رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

فتنة التكفير والفكر الخارجي

إعداد
الدكتور راغب الحنفي راغب السرجاني
المشرف على موقع "قصة الإسلام" - مصر

مقدم إلى
المؤتمر الإسلامي العالمي
مكافحة الإرهاب
الذي تنظمه
رابطة العالم الإسلامي
تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
مكة المكرمة
٣ - ٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ – الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ – ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة – مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب : ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ : whatsApp

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعد:

إن فتنة التكفير والفكر الخارجي من الطامات الكبرى التي ما تزال تعصف بالأمة من حين إلى آخر، فتُعطِّل المسيرة، وتُشتِّت الجهود، وتُوقِع المسلمين في حبائل الصراعات الداخلية وما يَعقُبها من سفك الدم الحرام، وانتهاب الأموال، وضياع الهيبة، وقد يَفقد المسلمون في أيامٍ وشهور ما اجتهدوا في بنائه الأعوام والقرون، كلُّ ذلك يحتاج من المسلمين وقفات حاسمة للنظر في هذه المسألة، والبحث عن أفضل الطرق للوقاية منها، فضلًا عن علاجها إذا حدثت.

ولـمَّا كان الموضوع كبيرًا، والكتابات فيه متعدِّدة؛ فقد آثرتُ في هذه الورقة الموجَزَة، أن أُناقش الأسباب الحقيقية -من وجهة نظري- الدافعة إلى وقوع المسلمين -خاصَّة شبابهم- في هذه الفتنة الطاغية؛ فإننا إذا علمنا الأسبابَ سَهُلَ علينا وصفُ العلاج؛ بل استطعنا أن نضع البرامج الوافية التي يمكن أن تمنع حدوثَ هذه الفتنة في المستقبل، أو على الأقل تُقلِّل من وتيرة حدوثها، وتُخَفِّف من ضراوة آثارها، ولن أكون معنيًّا في هذه الورقة بالأحكام الفقهية المتخصصة، ولا بالفروق بين المذاهب في التعامل مع مسألة التكفير والخروج على الحكام؛ فإن هذا البابَ الواسع له أماكنُه الأخرى التي يُطْلَب فيها، وإنما سيكون همِّي:

الوقوفُ على أسباب الفتنة، لعلّنا ننجح في الوصول إلى الطريقة التي يمكن أن نمَنع بها حدوث مثل هذه الكارثة في أوطاننا.

وتتألَّف هذه الورقة من محورين رئيسين:

أولًا: مقدمة عن موقف الرسول ﷺ من ظاهرة التكفير.

ثانيًا: الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة التكفير والفكر الخارجي.

أولا: مقدمة عن موقف الرسول ﷺ من ظاهرة التكفير:

حرص رسول الله ﷺ على تحذير المسلمين بالقول والفعل من الوقوع في فتنة التكفير الضارية، وحرص -كذلك- على تحذيرهم بشكل مباشر من الخروج على حُكَّامهم؛ لعلمه ﷺ بأن آثار هذه الأمور وخِيمةٌ للغاية؛ لذلك كان للرسول ﷺ منهج فريد في التعامل مع هذه المسألة، حيث نهى عن سلوك هذا الطريق؛ مؤكِّداً أنه مهما ساءت الظروف وبلَغت الشبهات، ومهما ظنَّ المسلم أن حُكمه بالكفر على مسلمٍ آخر صائبًا، ومهما كان الحاكم ظالمـًا، فلا ينبغي للمسلم أن يكفّر أحداً!

وقد جاءت النصوص في ترهيب المسلم من تكفير أخيه؛ فعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»(١)، وفي رواية: «**أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ. فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**»(٢)، وفي رواية: «**أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ. فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ**»(٣)، وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ**»(٤).

هذه النصوص اختلَف في تأويلها العلماء، وذكر النووي في تعليقه على الرواية الأولى خمسة أوجُه؛ فقال: «في تأويل الحديث أوجُه؛ أحدها: أنه محمول على المستحلِّ لذلك، وهذا يُكَفَّرُ، فعلى هذا معنى باء بها: أي بكلمة الكفر، وكذا حار

---

(١) مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، (٦٠).

(٢) البخاري: كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (٥٧٥٣).

(٣) مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، (٦٠).

(٤) مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، (٦١).

عليه، وهو معنى رجعت عليه؛ أي رجع عليه الكفر، فباء، وحار، ورجع بمعنىً واحد، والوجه الثاني: معناه رجعت عليه نقيصتُه لأخيه ومعصيةُ تكفيره، والثالث: أنه محمول على الخوارج المكفِّرين للمؤمنين، وهذا الوجه نقله القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإمام مالك بن أنس وهو ضعيف؛ لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون: أن الخوارج لا يُكَفَّرُونَ كسائر أهل البدع، والوجه الرابع: معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر؛ وذلك أن المعاصي كما قالوا بَرِيدُ الكفر، وَيُخَاف على المكثر منها أن يكون عاقبةَ شؤمها المصيرُ إلى الكفر، ويؤيد هذا الوجهَ ما جاء في روايةٍ لأبي عَوانة الإسفراييني في كتابه الْمُخَرَّج على صحيح مسلم: «..**فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ**»، وفي رواية: «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا**»، والوجه الخامس: معناه فقد رجع عليه تكفيرُه، فليس الراجع حقيقةُ الكفرِ بل التكفير؛ لكونه جعل أخاه المؤمن كافرًا فكأنه كفَّر نَفْسَه، إما لأنه كَفَّرَ مَنْ هو مثله، وإما لأنه كَفَّرَ من لا يُكَفِّره إلا كافرٌ يعتقد بُطلانَ دينِ الإسلام، واللهُ أعلم»[(١)].

ومع كثرة هذه التأويلات؛ فإن الواضح من كلام رسول الله ﷺ أنه يُرَهِّب المسلمَ من الدخول في هذه المغامرة؛ لأنه لو كان هناك احتمال -ولو ضعيف- أن المسلم الذي رُمِيَ بالكفر ليس كافرًا؛ فإن الحكم بالكفر يعود إلى قائله، بصرف النظر عن كونه كُفرًا مُخْرِجًا من الملَّة أو كفرًا دون كفر، فهذا لن يُدْرَكَ على وجه اليقين إلا يوم الدين، فالله ورسوله ﷺ أعلم بما وراء هذه الكلمات الحاسمة، ولْيَفْهَمِ المسلمون أن الغاية الرئيسة من هذه الصياغة النبوية ليست هي الاختلاف في حكم القاذِف لإخوانه بالكفر؛ إنما هي في الواقع الترهيب من

---

(١) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢/ ٥٠.

قول الكلمة أصلًا؛ بل علينا أن نتدبَّر في أن هذه العاقبة المريرة تكون لمن قال بلسانه فقط لأخيه: يا كافر، فما بالُنا بمَنْ رَتَّب الأعمال، ووضَع الخطط ونَفَّذها، فأزهق الأرواح، وانتهب الأموال، ودمَّر الديار؟! فأنا أرى أن الرسول ﷺ قَصَد بهذا العقاب - «احتمال» الخروج من الإسلام، والخلود بالتالي في جهنم- أن يقطع الطريق على كلِّ مَنْ يُفكِّر في اتهام مسلمٍ بالكفر، ومع أنه من المحتمل أن يكون المَرْمِيُّ بالكفر كافرًا حقًّا؛ فإن المبالغة في عقاب القائل ستمنع شرًّا كثيرًا، ولئن نجا ألفُ كافرٍ من الاتهام بالكفر خيرٌ من اتهامِ مسلمٍ واحد به.

وكتطبيقٍ عمليٍّ عجيب لهذه المبادئ النبوية؛ كان هذا الموقف النادر من رسول الله ﷺ في التعامل مع مسلمٍ رَمَى مسلمًا آخر بالكفر؛ مع أن هذا الأخير لم يدخل في الإسلام إلا منذ ثوانٍ معدودات! فعَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيَّ رضي الله عنه بَعَثَ إِلَى عَسْعَسِ بْنِ سَلَامَةَ زَمَنَ فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: اجْمَعْ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أُحَدِّثَهُمْ، فَبَعَثَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَ جُنْدَبٌ رضي الله عنه وَعَلَيْهِ بُرْنُسٌ أَصْفَرُ، فَقَالَ: تَحَدَّثُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحَدَّثُونَ بِهِ حَتَّى دَارَ الْحَدِيثُ، فَلَمَّا دَارَ الْحَدِيثُ إِلَيْهِ حَسَرَ الْبُرْنُسَ عَنْ رَأْسِهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ(١)، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ(٢)، وَإِنَّهُمُ الْتَقَوْا، فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ

(١) قيل: لَا زَائِدَة. وَقيل: لَا، وَإِنَّهُ لم يُرد أَولا التحدُّث عَنِ النَّبِي ﷺ؛ بل الْوَعْظ بِكَلَام من عِنْده ثمَّ بدا لَهُ التحديث. السيوطي: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ١١٤.

(٢) تذكر الروايات أن ذلك كان في سرية غالب بن عبد الله الليثي في رمضان سنة ٧هـ إلى بني عُوَال، وبني عبد بن ثعلبة بالمَيفعة، وقيل: إلى الحُرَقَات من جهينة، في مائة وثلاثين رجلًا. انظر: ابن سيد الناس: عيون الأثر ٢/ ١٩٠، وانظر: ابن حجر: فتح الباري ٧/ ٥١٨، ١٢/ ١٩٥.

الْمُشْرِكِينَ(١) إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ لَهُ فَقَتَلَهُ، وَإِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ غَفْلَتَهُ، قَالَ: وَكُنَّا نُحَدَّثُ أَنَّهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه، فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ الْبَشِيرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ، حَتَّى أَخْبَرَهُ خَبَرَ الرَّجُلِ كَيْفَ صَنَعَ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «**لِمَ قَتَلْتَهُ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا، وَسَمَّى لَهُ نَفَرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَقَتَلْتَهُ؟**» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «**فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: «**وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟**» قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «**كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٢)!

فالرجل الذي في القصَّة كان قد أوجع في المسلمين، وقتل بالفعل عددًا من الصحابة، وحارب أسامةَ بن زيد رضي الله عنه، فلمَّا تمكَّن منه أسامةُ رضي الله عنه وشعر الرجلُ أنه مقتول قال: لا إله إلا الله! إن أي إنسان في مكان أسامة رضي الله عنه لعله سيأخذ القرارَ نفسَه الذي أخذه أسامة، فكل الظروف توحي بأنه من العجيب أن يدخل الإيمانُ فجأةً قلبَ المقاتِل المشرك عند رؤية السيف؛ لكنَّ منهج رسول الله ﷺ في حَقن دماء المسلمين؛ لا يُفرِّق بين مسلمٍ قديمِ الإسلام ومسلمٍ لم يؤمن إلا منذ ثوانٍ قليلة، ولا يُفرِّق بين مسلم تَربَّى في مَحاضن الإسلام، ومسلمٍ أسلم في معركةٍ والسيفُ على رقبته، فكلاهما مسلم له الحقوقُ نفسُها، ولِدمه ومالِه نفسُ الحرمة، ومهما قيل من كلامٍ فهو أعجز عن وصف هذا النُّبل النبوي، وجُلُّ مَنْ قام الناس بتكفيرهم -أو كلهم في الواقع- قالوا: لا إله إلا الله،

(١) قَالَ ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اسْمُهُ مِرْدَاسُ بْنُ عَمْرٍو الْفَدْكِيُّ. وَيُقَالُ: مِرْدَاسُ بْنُ نَهِيكٍ الْفَزَارِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ ابن الْكَلْبِيِّ. ابن حجر: فتح الباري ١٢/ ١٩٥.

(٢) مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، (٩٧).

بل قالوها دون التعرُّض للموقف الذي بين أيدينا، فقَبُولُنا لِصدقهم أولى.

ولا يَفوتُنا في هذا الموقف أن نُعَلِّق على موقف الصحابي الجليل جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ الذي ما طاقت نفسه أن يرى المسلمين يقتل بعضهم بعضًا، فأراد أن ينشر بينهم الوعي الصحيح، ويُعَرِّفهم بسُنَّة الرسول ﷺ، فجمعهم ووعظهم وذكَّرهم، ونَبَّه المسلمين إلى حرمة دمائهم، فكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثالًا للعالِم الصادق الذي يشعر بهموم أُمَّته، وكان بتدريسه وتعليمه قائمًا بدرء الفتنة ما استطاع، وجزى الله خيرًا رواةَ هذا الحديث الذين لفتوا أنظارَنا إلى أن جُندَبًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد حدَّث بهذا الحديث في زمان الفتنة الدائرة بين عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبين الأمويين، حتى نعلم قيمة هذا التذكير في موضعه؛ فالكلُّ في النهاية مسلم، والقتال -أيًّا كان- فتنة.

وأعجب من ذلك ما رواه المِقْدَادُ بْنُ عَمْرٍو الكِنْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ: أَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تَقْتُلْهُ**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ**»(١)!

فهذه الصورة أشدُّ وقعًا على القلوب مما حدث فعلًا مع أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن المقداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفترض في قصته أن الرجل المشرك قد قطع يدَه ثم لاذ بشجرة؛ فالخوف من فِعْلَته هو الدافع له لكي يقول كلمة الإسلام، ومع ذلك نهى رسول الله

---

(١) البخاري: كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، (٣٧٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، (٩٥).

ﷺ عن قتله؛ بل إنه قال هذه الكلمة العجيبة: «**لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ**»! فهذا ترهيب عظيم من تكفير رجل – ومِنْ ثَمَّ قتله– بعد أن نطق بالشهادة؛ حيث إن القاتل المسلم سيحمل صفةً المقتول المشرك إذا أَصرَّ على ممارسة التكفير والقتل، وقد قال العلماء في تفسير ذلك أقوالًا كثيرة للغاية نقلها ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الحديث[(١)].

---

(١) قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ»، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْقَتْلُ لَيْسَ سَبَبًا لِكَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ؛ لَكِنْ عِنْدَ النُّحَاةِ مُؤَوَّلٌ بِالْإِخْبَارِ؛ أَيْ هُوَ سَبَبٌ لِإِخْبَارِي لَكَ بِذَلِكَ، وَعِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ: الْمُرَادُ لَازِمُهُ؛ كَقَوْلِهِ: يُبَاحُ دَمُكَ إِنْ عَصَيْتَ قَوْلُهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْكَافِرَ مُبَاحُ الدَّمِ بِحُكْمِ الدِّينِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ؛ فَإِذَا أَسْلَمَ صَارَ مُصَانَ الدَّمِ كَالْمُسْلِمِ، فَإِنْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ دَمُهُ مُبَاحًا بِحَقِّ الْقِصَاصِ كَالْكَافِرِ بِحَقِّ الدِّينِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلْحَاقَهُ فِي الْكُفْرِ كَمَا تَقَوَّلَهُ الْخَوَارِجُ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ بِالْكَبِيرَةِ، وَحَاصِلُهُ اتِّحَادُ الْمَنْزِلَتَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَأْخَذِ؛ فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ مِثْلُكَ فِي صَوْنِ الدَّمِ، وَالثَّانِي أَنَّكَ مِثْلُهُ فِي الْهَدْرِ، وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّاوُدِيِّ قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّكَ صِرْتَ قَاتِلًا كَمَا كَانَ هُوَ قَاتِلًا، قَالَ: وَهَذَا مِنَ الْمَعَارِيضِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْإِغْلَاظَ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ دُونَ بَاطِنِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَاتِلٌ، وَلَمْ يُرِدْ أنه صَار كَافِرًا بقتْله إِيَّاه. وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ مَعْنَاهُ فَقَالَ: أَيْ أَنَّكَ بِقَصْدِكَ لِقَتْلِهِ عَمْدًا آثِمٌ كَمَا كَانَ هُوَ بِقَصْدِهِ لِقَتْلِكَ آثِمًا، فَأَنْتُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعِصْيَانِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنْتَ عِنْدَهُ حَلَالُ الدَّمِ قَبْلَ أَنْ تُسْلِمَ، وَكُنْتَ مِثْلَهُ فِي الْكُفْرِ كَمَا كَانَ عِنْدَكَ حَلَالَ الدَّمِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ كَمَا أَنَّكَ مَغْفُورٌ لَكَ بِشُهُودِ بَدْرٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ ابْنِ الْقَصَّارِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ»: أَيْ فِي إِبَاحَةِ الدَّمِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ رَدْعَهُ وَزَجْرَهُ عَنْ قَتْلِهِ لَا أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا قَالَ أَسْلَمْتُ حَرُمَ قَتْلُهُ، وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ الْكَافِرَ مُبَاحُ الدَّمِ، وَالْمُسْلِمَ الَّذِي قَتَلَهُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ عَرَفَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ وَإِنَّمَا قَتَلَهُ مُتَأَوِّلًا فَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِبَاحَتِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي مُخَالَفَةِ الْحَقِّ وَارْتِكَابِ الْإِثْمِ، وَإِنِ اخْتَلَفَ النَّوْعُ فِي كَوْنِ أَحَدِهِمَا كُفْرًا وَالْآخَرِ مَعْصِيَةً، وَقِيلَ: الْمُرَادُ: إِنْ قَتَلْتَهُ مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ فَأَنْتَ مِثْلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمِثْلِيَّةِ أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، وَأَنْتَ مَغْفُورٌ لَكَ بِشُهُود بدر. انظر: ابن حجر: فتح الباري ١٢/ ١٨٩، ١٩٠.

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحسن ما قيل فيه وأظهرُه: ما قاله الإمام الشافعي وابن القصار المالكي وغيرهما أن معناه: فإنه معصوم الدم مُحَرَّم قتلُه بعد قوله: لا إله إلا الله، كما كنتَ أنتَ قبل أن تَقتله، وإنكَ بعد قتله غير معصوم الدم ولا مُحَرَّم القتل كما كان هو قبل قوله: لا إله إلا الله، قال ابن القصار: يعني لولا عذرُك بالتأويل المسقِطِ للقِصاص عنك، قال القاضي: وقيل معناه: إنك مثله في مخالفة الحق وارتكاب الإثم، وإنِ اختلف أنواع المخالفة والإثم فيُسَمَّى إثمُه كفرًا وإثمُك معصيةً وفسقًا»[1].

وفي موقف ثالث أنكر الرسول ﷺ على خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل هذا الأمر؛ فعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ[2]، فَدَعَاهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ**» مَرَّتَيْنِ[3].

لقد كان هذا تعليمًا للأُمَّة كلها، وتحذيرًا شديدًا من التهاون في دماء المسلمين، وحَضًّا من رسول الله ﷺ لكلِّ مسلم على أن يتحرَّى كلَّ السُّبُلِ قبل أن يَتَّهِم أحدًا بالكفر، وقد كان ما فعله خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجتهادًا شخصيًّا رآه وأخذ به،

---

(١) النووي: المنهاج ٢/ ١٠٦.

(٢) بنو جذيمة هُم: بنو عامر بن عبد مناة بن كنانة، وكانوا جنوب مكة على مسافة ليلةٍ بناحية يلملم. انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/ ١١٢.

(٣) البخاري، المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة (٤٠٨٤)، والنسائي (٥٩٦١)، وأحمد (٦٣٨٢)، وابن حبان (٤٧٤٩).

غير أن مَنْ معه من الصحابة رضي الله عنهم لم يُوافقوه فيما رأى؛ بل أنكروا عليه ولم يُنَفِّذُوا أمره في هذا الشأن، ولا شكَّ أن رسول الله ﷺ قد قَبِل عُذرَ خالدٍ رضي الله عنه؛ لأنه لم يُقِمْ عليه حدًّا، ولم يُغرِّمه دِيَةً؛ ولكن كان لا بُدَّ من هذا التعليق الشديد كي لا يتكرَّر الفعل مرة أخرى، وقال ابن حجر تعليقًا على هذه الحادثة: وأما خالد فحمل هذه اللفظةَ على ظاهرها؛ لأن قولهم: صبأنا؛ أي: خرجنا من دينٍ إلى دين، ولم يكتفِ خالد بذلك حتى يصرحوا بالإسلام(١). وقال الخطابي: يُحتَمَل أن يكون خالد نَقَمَ عليهم العُدُولَ عن لفظ الإسلام؛ لأنه فهِم عنهم أن ذلك وقع منهم على سبيل الأَنَفَة ولم ينقادوا إلى الدين؛ فقتلهم متأوِّلًا(٢).

وفي نصوص الترهيب من الخروج على الحكام: فعَل رسول الله ﷺ الشيءَ نفسه، إذ أنه ﷺ بالَغَ في وصف ظُلْم الحكَّام، ثم أمر المسلمين بعدم الخروج عليهم حتى مع تحقُّق مثل هذه الصورة الظالمة، والمبالغةُ هنا مقصودة؛ لأن الظالمين من الحُكَّام لا يفعلون في المعتاد كلَّ صور الظلم، إنما يفعلون بعضها، ويُعْرِضون عن أخرى، فإذا كان الرسولُ ﷺ نَهَى عن الخروج على الحُكَّام حتى وَهُمْ في أقصى صور ظُلمهم، فمن باب أولى عدمَ الخروج على مَنْ هم دونهم في الظلم.

ومن أمثلة هذه النصوص ما رواه عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «**أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ**»، قَالَ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٣)، ففي هذا النصِّ يمنع رسولُ الله

(١) ابن حجر: فتح الباري ٨/ ٥٧.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «**سترون بعدي أمورًا تنكرونها**»، (٦٦٤٧)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، (١٧٠٩).

ﷺ المسلمين من الخروج على وُلاتهم إلا في حالة واحدة فقط؛ وهي حالة «كُفر الولاة»؛ ولكنه ﷺ احترز من تسرُّع المسلمين في رمْي الحاكم بالكفر، فقيَّد ذلك بوصف الكفر بالبَوَاح؛ أي الصريح المباشر الذي لا يقبل تأويلًا آخر، وزاد في قيده بأن قال: «**عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»، والبرهان: الدليل الساطع الذي لا يُخْتَلَف عليه؛ فهذه المبالغة في وصْفِ كُفْرِ الحاكم الذي ينبغي الخروجُ عليه؛ هي لترهيب المسلمين من الوقوع في التكفير.

وفي نصٍّ آخر عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللهُ بِخَيْرٍ، فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»(١)، ففي وصْف هذه الحالة الأخيرة نجد رسولَ الله ﷺ يتحدَّث عن وضعٍ مؤسف تمرُّ به الأُمَّة مستقبلًا، وكان يمكن أن يكتفِيَ رسولُ الله ﷺ بكلمةٍ واحدةٍ للتعبير عن سوء الحُكَّام في هذه الفترة؛ ولكنه لم يفعل؛ بل عدَّد في الصفات السلبيَّة، فهم: «**لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَاهُ**»، وهم: «**لَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِه**»، وليس هذا فقط؛ بل: «**وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»! ولما سأله حذيفة رضي الله عنه عمَّا يفعل مع هؤلاء الظَّلمة؛ فاجأه رسول الله ﷺ بقوله: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**»! فالأمير الظالم، بالتعاون مع رجاله الشياطين،

---

(١) مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حالٍ وتحريم، (١٨٤٧).

ضَرَب الظَّهرَ، وأَخَذَ المالَ، ومع ذلك فالخروج عليه ممنوع؛ بل السمع والطاعة؛ بل إن الرسول ﷺ كرَّر أمر السمع والطاعة مرتين في هذه الجملة القصيرة، لكي يتيقَّن مِنْ وصول المعنى إلى حذيفة رضي الله عنه وإلى المسلمين.

هذه النصوص الحاسمة لم يقُلْها رسولُ الله ﷺ دعمًا للظالمين -حاشاه- إنما قالها رحمةً بالمظلومين وبالأُمَّة كلها؛ لأنه ﷺ يعلم عاقبةَ الخروج على الحُكَّام، ويعلم حجمَ الضرر الذي سيصيب الشعوبَ إذا دخلَت في هذه الدائرة المَقيتة، ولن يَنصلح الحال أبدًا بقيام المسلمين بأمرٍ نهاهم عنه رسولُ الله ﷺ؛ ولكنَّ المؤكَّد أننا إذا سِرنا على طريقته ﷺ فإننا سنَصل إلى برِّ الأمان، وسيخلق اللهُ عز وجل من الأحداث والظروف ما يُحَقِّق رجاءَ المسلمين في حاكمٍ عادل، وفي شريعة مطبَّقة، فليس العدول عن الخروج على الحُكَّام نذيرًا بترسُّخ الظلم كما يتوهَّم بعضُ المتحمِّسين، إنما هو اختبار من الله عز وجل، فإن صبَرنا عليه وتعامَلنا معه بالآليات التي أمرَنا بها رسول الله ﷺ، فإننا سنُهْدَى إلى النجاة والفلاح؛ وقد قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤].

وفي نَصٍّ آخر يؤكِّد رسول الله ﷺ مسألة السمع والطاعة وأثَرها في نجاة الأُمَّة من الفتن والصراعات؛ فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**[1]»[2]، وفي

(١) الزَبِيبَة: وَاحِدَةُ الزَّبِيبِ الْمَأْكُولِ الْمَعْرُوفِ، الْكَائِنِ مِن الْعِنَبِ إِذا جفَّ؛ وإنما شَبَّهَ رَأْسَ الْحَبَشِيِّ بِالزَّبِيبَةِ لِتَجَمُّعِهَا، وَلِكَوْنِ شَعْرِهِ أَسْوَدَ، وَهُوَ تَمْثِيلٌ فِي الْحَقَارَةِ وَبَشَاعَةِ الصُّورَةِ وَعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِهَا. انظر: ابن حجر: فتح الباري ١٣/ ١٢٢.

(٢) البخاري: كتاب الأذان: باب إمامة العبد والمولى، (٦٦١)، وباب إمامة المفتون والمبتدع، (٦٦٤)، وكتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٦٧٢٣)، وابن ماجه (٢٨٦٠)، وأحمد (١٢١٤٧).

رواية أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «**إِنَّ خَلِيلِي ﷺ أَوْصَانِي أَنِ اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ**(١) **الأَطْرَافِ**»(٢)، ففي هذه النصوص لم يكتفِ رسولُ الله ﷺ بأمر المسلمين بالسمع والطاعة للأمير؛ إنما وصَف هذا الأميرَ بصفات لا يعتاد الناس على قبول الانصياع والطاعة لمن اتَّصف بها؛ خاصة في هذه البيئة العربية القديمة، فقد وصف الأميرَ بأنه «**عَبْدٌ**»، وكان هذا كافيًا لتَحَقُّقِ الأَنَفة عند العرب الأشراف من قبول الطاعة له؛ ولكنَّ رسول الله ﷺ زاد في تقليل صورة الأمير في عيون المسلمين؛ فقال: «**حَبَشِيٌّ**»، والحبشة كانت أقل أنواع العبيد عند العرب؛ فقد كان يقع في أيديهم من العبيد مَنْ كان روميًّا أو فارسيًّا، وهو عندهم -مع كونه عبدًا- أعلى من عبيد الحبشة، وكأنّ الرسولَ ﷺ خشِيَ على الأُمَّة من الخروج على ولاتها فزاد في تقبيح الصورة! فقال: «**كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**»، وذلك حتى يُغلق كلَّ أبواب التأويل على مَنْ سيَخرجون بهذا النصِّ عن هدفه، وفي رواية أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ**»، فالمقصود من كلام الرسول ﷺ: النهي التام عن خروج المسلمين عن طاعة ولاتهم، وزاد في تقبيح الصورة حتى يَقبل المسلمون بعد ذلك بالطاعة لحكّامهم حيث لن يصلوا -في الغالب- إلى ما وصفه رسولُ الله ﷺ.

ما ذكرناه من أمثلةٍ في هذه الفقرات السابقة؛ يُظْهِر لنا بوضوحٍ أن نزعة بعض المسلمين لتكفير الآخرين موجودة؛ لكن كان التعامل النبوي مع هذه النزعة

---

(١) قال النووي: مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ: يَعْنِي مَقْطُوعَهَا، وَالْمُرَادُ أَخَسُّ الْعَبِيدِ؛ أَيْ أَسْمَعُ وَأُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ كَانَ دَنِيءَ النَّسَبِ؛ حَتَّى لَوْ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ مَقْطُوعَ الْأَطْرَافِ فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ. النووي: المنهاج ١٢/ ٢٢٥.

(٢) مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، (١٨٣٧)، وابن ماجه (٢٨٦٢).

حاسمًا قويًّا واضحًا، فمرَّت -والحمد لله- دون أن تؤثِّر على مسيرة الأُمَّة؛ بل أفرزَت من المواقف ما يَصلح أن يكون طَوقَ نجاةٍ لنا إذا تكررت مثل هذه الظروف، والأمر فيه تفصيل؛ ولكن نكتفي في هذا الإيجاز بهذه الأمثلة.

ولا يفوتُنا أن نذكر أنه ليس معنى كل ما سبق أن الأُمَّة ينبغي أن تقف ساكنةً بلا حراكٍ إذا انحرف قادتُها، أو خرجوا عن طريق الشرع المستقيم، بل اللازم هنا أن نتَّبع السُّنَّةَ النبوية في ذلك؛ وهي تقضي بحركة العلماء في اتجاه النصح والإرشاد، والتبيين والتوضيح، دون خروج ولا عصيان، فعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ[١]، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ[٢]، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»[٣]، فهذه هي حدود التغيير، وإذا أخطأ الأمير فحدود التغيير معه باللسان أو القلب؛ بدليل أن أبا سعيد رضي الله عنه قال تعليقًا على نُصْحِ الرجل: «أَمَّا

(١) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكاتبُه في خلافته، وُلد بعد الهجرة بسنتين، وقيل: بأربع،كان معاوية رضي الله عنه استعمله على المدينة، ووَلِيَ مروان الخلافةَ سنة أربع وستين، ومات في رمضان سنة خمس وستين وله ثلاث أو إحدى وستون سنة، انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١٣٨٧- ١٣٩٠، وابن الأثير: أسد الغابة ٥/ ١٣٩.

(٢) قال أبو عمر: قَوْلُ مروان: «تُرِكَ ما هنالك» يدلُّ على أنه قد تَقَدَّمه مَنْ تَرَكَهُ، والله أعلم. ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٠/ ٢٥٨، وقال ابن الجوزي: يَعْنِي تُرِكَتِ السُّنَّة. كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ١٧٤.

(٣) مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، (٤٩).

هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ»، فعَلِمْنَا أن ما علينا تجاه الحكَّام هو النصح باللسان، فإنْ خاف الناصحُ مِن بطش الحاكم كفاه أن يُنْكِر بقلبه، وإذا نصح بلسانه فعليه أن يلتزم الأدبَ والاحترام، وأن يحفظ هيبةَ السلطان، فإنَّ هيبة الأُمَّة من هيبته، فعَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ العَدَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَحْتَ مِنْبَرِ ابْنِ عَامِرٍ[(١)] وَهُوَ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ[(٢)]، فَقَالَ أَبُو بِلَالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الفُسَّاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ اللهُ**»[(٣)].

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة، ابن خال عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وُلد على عهد رسول الله ﷺ وأُتي بِهِ النَّبيُّ وهو صغير، فَقَالَ: «هَذَا يشبهنا»، وجعل يَتْفُل عَلَيْهِ ويُعَوِّذُه، فجعل عَبْد الله يبتلع رِيقَ رَسُول الله ﷺ فَقَالَ رَسُول الله: «**إنه لَمُسْقى**»، فكان لا يعالج أرضًا إلا ظهر لَهُ الماء، وكَانَ سخيًّا، كريمًا حليمًا، مَيْمُون النقيبة، كَثِيرَ المناقب، هُوَ افتتح خُراسان، ووليَ البصرةَ في أيام عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقُتل عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو عليها، وشهد وقعةَ الجمل مع عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، ولم يحضر وقعة صِفِّين، وولاه معاوية البصرةَ ثلاث سنين، ثم صُرف عنها فأقام بالمدينة، وتوفي سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين. انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ٩٣١- ٩٣٣، وابن الأثير: أُسد الغابة ٣/ ٢٨٩.

(٢) رِقاق بكسر الراء؛ أي: رقيقة رفيعة، (يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ) يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا مُحَرَّمَةً مِنَ الْحَرِيرِ، وَكَوْنُهَا رِقَاقًا لا مُحَرَّمَةً؛ لَكِنْ لِكَوْنِهَا ثِيَابَ الْمُتَنَعِّمِينَ نَسَبَهُ إِلَى الْفِسْقِ تَغْلِيظًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَلِذَا رَدَّهُ أَبُو بَكْرَةَ. انظر: المباركفوري: تحفة الأحوذي ٦/ ٣٩٤.

(٣) الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء في الخلفاء (٢٢٢٤)، وقال: حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ٤٨٥ (٢٢٢٤).

ثانيًا: الأسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة التكفير والفكر الخارجي:

القارئ للتاريخ يجد أن ظاهرة التكفير والخروج على الحُكَّام لها نَوبات معينة؛ بمعنى أن هناك فتراتٍ تَشهد ظهورًا واضحًا لهذا الفكر الخطير؛ بينما تشهد فتراتٌ أخرى خمودًا له وضَعفًا، وبتحليل هذه الفترات وظروفها؛ يمكن أن نتبيَّن الأسباب الحقيقية وراء انتشاره في زمنٍ دون زمن، وللأسف نحن الآن نعيش فترةً من فترات هذا الظهور؛ ومن ثَمَّ فنحن نحتاج لوقفات صادقة مع الحدث حتى لا نُفَاجَأ بكوارثَ قد لا يكون لنا طاقة بتحمُّلها، وسوف أقوم في هذه السطور القادمة برصد بعض الأسباب التي أدَّت إلى تفاقم الأمر في واقعنا المعاصر.

١ - الجهل:

أخطر أعداء الإنسان هو الجهل، والهبة الكبرى التي وهبها الله تعالى لآدم عليه السلام؛ ومن ثَمَّ أسجد له ملائكته: هي «العلم»؛ قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، وظلَّت هذه الهبة رافعةً لأهلها دومًا؛ قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وإذا ذهب العلمُ فَقَدَ الإنسانُ سببَ تكريمه، فضلَّ وأضلَّ، وصار أُلعوبةً في يد الشيطان، يَذهب به في أيِّ وادٍ شاء.

والشيطان لا يأخذ كلَّ مريديه إلى أودية السُّكْرِ والمجون؛ إنما قد يأخذ بعضَ أتباعه إلى أعمالٍ ظاهرُها الصلاح والفلاح؛ فهذا جهادٌ، وهذه كلمةُ حقٍّ، وهذا أمرٌ بالمعروف، وذاك نهيٌ عن المنكر؛ ولكنْ في واقع الأمر وحقيقته ليس كلُّ ذلك إلا تدليسٌ من الشيطان وتلبيس؛ فهو يضع الأمرَ في غير موضعه، ويُقْنِع الإنسانَ بأنه يتقرَّب إلى الله؛ بينما هو يُبْعِدُه إلى أسفل سافلين، مستغلًّا «جهلَ»

الإنسان بدينه وضوابط شريعته، وهذا هو التزيين الذي حذَّرنا منه الله ﷻ في كتابه الكريم فقال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]، ومرجعُ كل هذا الفساد إلى جهل المسلم بدينه!

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»(١).

هذه هي المشكلة الكبرى التي مَكَّنت الشيطان من سحب بعض المسلمين إلى أودية التكفير!

لقد جَهِلَ هؤلاء أمورًا كثيرةً واضحة في الشريعة، بَيِّنَةً في السُّنَّة النبوية، كان من الممكن أن تَعصمهم من الانزلاق في هذه الهاوية الخطيرة، منها:

- جهلهم بكل ما ذكرناه آنِفًا من أحاديث ومواقف لرسول الله ﷺ يُرَهِّب فيها المسلمين من تكفير مَنْ نطق بالشهادتين، ويُرَهِّبهم فيها كذلك من عدم لزوم طاعة الأمراء.

- وجهِلوا كذلك أن لفظ «الكفر» قد جاء كثيرًا في السُّنَّة النبوية دون أن يعني خروجًا من الملَّة؛ إنما كان يُقْصَد به الترهيب الشديد، أو يُقْصَد به استحلالُ المعاصي؛ كحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

---

(١) البخاري: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، (١٠٠)، واللفظ له، ومسلم: كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، (٢٦٧٣).

«**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»(١)، وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ**»(٢)، وحديث سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا وَالكَعْبَةِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللهِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ**»(٣)، وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ**»(٤)، وغيرها في السُّنَّة كثير، وكلُّها لا تعني أن فاعلَها قد خرج من ملَّة الإسلام، فإذا قرأها مَنْ يجهل مرادَها أخذ يُكَفِّر هذا وذاك.

- وجهلوا كذلك أن العلماء الراسخين لهم معرفة بمدلول الآيات والأحاديث قد لا يُهْدَى إليها عامَّةُ الناس مهما بلغوا من العلم، وهذا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشرح لأصحابه من طلبة العلم من التابعين ما خَفِيَ عليهم مع كونهم في الصدر الأول للإسلام، فعَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ

---

(١) البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كُفر، (٦٤).

(٢) مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، (٦٧)، وأحمد (١٠٤٣٨).

(٣) الترمذي: كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (١٥٣٥)، واللفظ له، وقال: حديث حسن. وأبو داود (٣٢٥١)، وأحمد (٦٠٧٢)، وقال شعيب الأرناؤوط: رجاله رجال مسلم. والحاكم (٧٨١٤)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ١٧٥ (١٥٣٥).

(٤) البخاري: كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، (٦٣٨٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، (٦٢).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ «لَيْسَ بِالْكُفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ»(١)، وفي لفظ آخر: «هُوَ بِهِ كُفْرُهُ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ»(٢).

- وجهِلوا أن العلماء يختلفون فيما بينهم في بعض الأحكام، ولا يجوز أن يُرْمَى مسلمٌ بالكفر إذا لم يكن مُجْمَعًا على تكفير مَنْ فَعَلَ فِعْلَه.

- وجهِلوا أسباب نزول الآيات، فلم يستخدموا الآية في موضعها، فطوَّعوا النصوص وفق رغباتهم وأهوائهم، وعامَلوا المسلمين بما أنزله الله في حقِّ الكافرين؛ فأسقطوا آيات الجهاد على واقع بلادهم المسلمة، فَسَالَ الدَّمُ الحرام؛ وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعًا.

- وجهلوا حوادث السيرة النبوية ومواقفها، فلم يُفرِّقوا بين مكة والمدينة، ولا بين تعامُل الرسول ﷺ مع المسلمين الخاطئين، وتعامُله مع المشركين واليهود والنصارى.

- وجهلوا سُنَّة الرسول ﷺ في التعامل مع المنافقين الذين عرَفهم بالوحي على وجه اليقين، وأنه كان يُنْزِلهم منزلة المسلمين - مع علمه بنفاقهم نفاقًا أكبر- لأنهم نطقوا الشهادة فعصموا دماءَهم وأموالَهم، فكيف بالتعامل الآن مع قومٍ مسلمين لا يمكن لنا - بعد أن انقطع الوحي- أن

---

(١) الحاكم (٣٢١٩)، وقال: حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، والبيهقي: السنن الكبرى (١٦٢٧٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٥٥٢).

(٢) المروزي: تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٥٢١ (٥٧٠)، والطبري: جامع البيان في تأويل القرآن ١٠/ ٣٥٦، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٥٥٢) ٦/ ١١٣.

نقطع بنفاقهم؟

- وجهِلوا أن من قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أننا لا نُغَيِّر منكرًا بإحداث منكرٍ أكبر، وأيُّ منكرٍ أعظم من إراقة دماء مسلمة بأيدي مسلمين، فعن عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ**»[(١)].

- وجهِلوا أن من قواعد النهي عن المنكر كذلك ألا نرفع حرامًا مشكوكًا فيه بإحداثِ حرامٍ متيقَّنٍ منه، وهم يقعون في التكفير والقتل والسلب، وهذه كلها آثام كبيرة معروفة، وذنوب عظيمة مجزوم بجُرمها؛ وذلك في سبيل إزالة منكرٍ لا يُمكن الجزمُ بوجوده، وهو ادِّعاءُ الكفر لمُسلمٍ ينطق الشهادتين.

- وجهلوا أمورًا أخرى كثيرة لو علموها لكانت كفيلة بعِصمتهم من هذا الزلل.

وعلاج كل ذلك بالعلم الصحيح، ومن هنا ينبغي أن تتكاتف الجهود الرسمية وغيرها في إيصاله إلى الناس، وتشترك فيه المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية، وينبغي أن يحرص العلماء على جعْل لغة الخطاب

---

(١) الترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، (١٣٩٥)، والنسائي (٣٤٤٩)، وابن ماجه (٢٦١٩)، والبيهقي: السنن الكبرى (١٦٢٩٣)، وقال ابن الملقن: رواه النسائي من رواية بريدة بإسناد صحيح، وابن ماجه من رواية البراء، والترمذي من رواية عبد الله بن عمرو، وقال: موقوفًا أصح، وتبِعه البيهقي. انظر: ابن الملقن: خلاصة البدر المنير ٢/ ٢٦١، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. انظر: البوصيري: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٣/ ١٢٢، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/ ١٠١ (١٣٩٥).

مناسبةً للعصر الذي نعيش فيه، آخذين في الاعتبار ثورةَ الاتصالات الهائلة في زماننا، واطِّلاعَ الشباب على شتى المدارس التربوية والتعليمية في العالم؛ ومن ثَمَّ لن يقبلوا لغةً تقليدية قديمة تناسب قرونًا سابقة؛ فنحتاج إلى تحديث مستمرٍّ دون تغيير في أصول الشريعة وفروعها.

٢- التَشَدُّد في الدين:

أحيانًا يندفع المسلم بحماسة وبحُسْن نِيَّة إلى زيادة الأعباء والتكاليف الدينية على نفسه وعلى الناس، وهو يظنُّ بذلك أنه يتقرَّب إلى الله تعالى، وما أدرك أن هذا الغلو قد أهلك أممًا سابقة، وسحَبها إلى طرق الضلال؛ قال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وكان رسولُ الله ﷺ حريصًا على تفهيم المسلمين أن الله لا يَرضى بالزيادة في الشريعة كما لا يرضى بالنقصان، وأن المخالفة للسُّنَّة النبوية -ولو بالزيادة- لن تجرَّ على الأمة إلا الويلات؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ**»(١)، وعن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «.. **وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**»(٢)، وكان الرسول ﷺ يكره هذا الغلوَّ ولو كان في الصلاة مع شدَّة حُبِّه لها؛

---

(١) البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، (٣٩)، والنسائي (١١٧٦٥).

(٢) النسائي: كتاب الحج، التقاط الحصى (٤٠٦٣)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (١٨٥١)، وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وابن حبان (٣٨٧١)، وأبو يعلى (٢٤٢٧)، وقال حسين سليم أسد: «إسناده صحيح»، والحاكم (١٧١١)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٢٨٣).

فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ[(١)]، فَقَالَ: «**مَا هَذَا الحَبْلُ؟**» قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِزَيْنَبَ فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا، حُلُّوهُ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ**»[(٢)].

وعندما ظهرَت بوادر نزعةٍ تشدُّدية عن مجموعة من المسلمين أرادوا أن يتقرَّبوا إلى الله بأكثر مما علَّمهم رسولُ الله ﷺ، غَضِبَ الرسول ﷺ لِفعلهم، ووقف وقفة حاسمة صارمة، ونهاهم عمَّا أرادوه؛ بل أخبرهم أنه يتبرَّأ منهم إن زادوا في عبادتهم عمَّا شرعه لهم؛ فعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا[(٣)]، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[(٤)]، وفي رواية أنه لم يكتفِ بالحديث إلى هؤلاء الشباب؛ بل عمَّم الأمر في المسلمين حتى لا تنتقل عدوى التشدُّد إلى آخرين، فعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ نَفَرًا مِنْ

---

(١) الساريتان: تثنية سارية؛ وهي الأُسطوانة، انظر: بدر الدين العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٤/ ١٣٢.

(٢) البخاري: أبواب التهجد، ما يُكره من التشديد في العبادة، (١٠٩٩)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمْرُ مَن نَعَس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذِّكر بأن يرقد (٧٨٤).

(٣) تَقَالُّوهَا: أَيِ اسْتَقَلُّوهَا، وَأَصْلُ تَقَالُّوهَا تَقَالَلُوهَا؛ أَيْ رَأَى كُلٌّ مِنْهُمْ أَنَّهَا قَلِيلَةٌ. ابن حجر: فتح الباري ٩/ ١٠٥.

(٤) البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٤٧٧٦).

أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وقَالَ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[١]، وقريب منه ما روته عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرٍ، فَتَنَزَّهَ عَنْهُ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَغَضِبَ حَتَّى بَانَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْغَبُونَ عَمَّا رُخِّصَ لِي فِيهِ، فَوَاللهِ لَأَنَا أَعْلَمُهُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً**»[٢].

ونراه ﷺ في مواقف أخرى يتعامل بشكل أبسط عندما كان الأمر متعلِّقًا بظهور نزعة تشدُّد عند فردٍ واحد، مثلما حدث مع عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٣]، أو عثمان بن مظعون رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[١]، فإنه قد أنكر عليهما دون أن يُشيع الأمر

---

(١) مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (١٤٠١)، والنسائي (٥٣٢٤).

(٢) البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يُكره من التعمُّق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع، (٦٨٧١)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب علمه ﷺ بالله تعالى وشدة خشيته، (٢٣٥٦)، واللفظ له.

(٣) عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَنِّي أَقُولُ: وَاللهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، قَالَ: «**فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ**»، قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «**فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ**»، قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «**فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ**»، فَقُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ**». البخاري: كتاب الصوم، باب صوم الدهر، (١٨٧٥) واللفظ له، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوَّت به حقًّا أو لم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم، (١١٥٩).

في المسلمين كلهم، ولعلَّ في هذا توضيحًا لملامح المنهج النبوي في التعامل مع مثل هذه الأمور، وبها نعرف متى نُبَسِّط الأمورَ فنحُلُّها في نطاقات محدودة مُغْلَقة، ومتى نُصَعِّدها حتى نتحدَّث بها جهارًا مع عموم الناس.

وأنا أعتقد أن التشدُّد في الدين من أقوى أسباب ظهور فكر التكفير ودعواتِ الخروج على الحُكَّام؛ لأن الرسول ﷺ عندما ذكر أمرَ الخوارج كان حريصًا على إبراز تشدُّدهم في العبادة؛ ليُؤَكِّد لنا أن هذا التشدُّد ليس صفةً فقط من صفاتهم نعرفهم بها؛ إنما هو أيضًا سببٌ من أسباب خروجهم على المسلمين؛ لكونهم ظنُّوا أنفسَهم بعبادتهم الطويلة أعلى من غيرهم، والأجدر أن يَرْجِع الناسُ بالأمر إليهم، ولْنُرَاجِعْ ما جاء في ذلك من نصوص نبوية لتتضح لنا هذه الرؤية.

عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا، أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ- وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: «**وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟ قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ**»، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ائْذَنْ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ: «**دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ**

=

(١) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَتِ امْرَأَةُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ رضي الله عنه، وَاسْمُهَا خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ رضي الله عنها عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ بَذَّةُ الْهَيْئَةِ، فَسَأَلَتْهَا عَائِشَةُ: مَا شَأْنُكِ؟ فَقَالَتْ: زَوْجِي يَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَصُومُ النَّهَارَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ لَهُ فَلَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ، فَقَالَ: «يَا عُثْمَانُ، إِنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا، أَمَا لَكَ فِيَّ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَحْفَظُكُمْ لِحُدُودِهِ». أحمد (٢٥٩٣٥)، وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين». وابن حبان (٩)، والطبراني: المعجم الكبير (٨٣٣٦)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ١/ ١٤٨.

لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ[١] ..»[٢].

فالناظر إلى النصِّ السابق يُدرك أن الرسول ﷺ أراد أن يُؤَكِّد تشدُّد هؤلاء في العبادة تشدُّدًا زائدًا عن الحدِّ المطلوب في الشريعة، وليس موافقتهم للسُنَّة فيها، بدليل أنه ذَكر أن الصحابة رضي الله عنهم عندما ينظرون إلى صلاتهم وصيامهم يجدونها أطولَ وأشقَّ من مثيلها عندهم، ولـمَّا كان الجميع يعرف أن عبادة الصحابة كانت عظيمةً جليلة، كانت الزيادةُ عليها ضربًا من التشدُّد؛ خاصةً أن الرسول ﷺ قد استخدم كلمةً عجيبة يصف بها شعورَ الصحابة عند رؤية طول العبادة عند هؤلاء الخوارج، فقد قال: «**يَحْقِر**»! وهذا دِلالة على رؤيةِ مبالغةٍ كبيرة في العبادة، ولا شكَّ أن مبالغةً بهذه الصورة فوق عبادة الصحابة ستكون تشدُّدًا في الدين، وغُلُوًّا فيه، وعلاج هذا التشدُّد يكون في اعتماد العلماء الناهين في البلاد الإسلامية منهج الرفق والتيسير، وترسيخه في المدارس، والجامعات، والمساجد، والإعلام، والمؤتمرات، وإعداد الدورات التخصصية المناسبة للمدرسين وأئمة المساجد لتوصيل روح الإسلام السمحة إليهم، ومن ثَمَّ تنتقل منهم بعد ذلك إلى الأُمَّة بشكل عامٍّ، والشباب بشكل خاصٍّ، ولْيُظَلِّلنا في كل ذلك قول الرسول ﷺ فيما روَته عَائِشَةُ رضي الله عنها: «**إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**»[٣]، وقوله ﷺ فيما رواه جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه: «**مَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الْخَيْرَ**»[٤].

---

(١) الرمية: الصَّيْدُ الْمَرْمِيُّ. النووي: المنهاج ٧/ ١٥٩.

(٢) البخاري: كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلَّا ينفر الناس عنه، (٦٥٣٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤).

(٣) مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، (٢٥٩٤).

(٤) مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، (٢٥٩٢).

٣- التعصُّب المذهبي:

يقع بعض العلماء والدعاة في خطأ التعصُّب لمذهبهم دون اكتراثٍ بآراء أخرى معتبَرة في المسألة؛ فيتربَّى الشباب على هذا فيَظنُّون أن الحقَّ له صورة واحدة هي التي يتكلَّم بها شيخُهم؛ أما الصور الأخرى فهي انحراف عن الطريق، وزَيغ عن الصواب، وإذا ازداد تعصُّبهم حسِبوا أن الذي هم عليه هو وحده الإسلام، أما الآخرون المخالِفُون فقد كفروا أو نافقوا !

وطبيعة هذا الدين مختلفة عن هذا التصوُّر تمامًا! إنه وإن كان جميع العلماء يتَّفقون على أصول الإسلام وثوابته، فإن الفروع تحمل اختلافات كثيرة بينهم، ولقد كان من اليسير أن تكون النصوص الشرعيَّة من قرآن وسُنَّة لا تحمل إلا معنًى واحدًا لا ثاني له؛ ولكن كان هذا سيُضَيِّق على المسلمين كثيرًا، والله ﷻ يقول في كتابه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فمن اليُسر أن يَحمل النصُّ أوجُهًا عدَّة، فيُنَاسِب عند ذلك تغيُّرات الزمان والمكان، وتظلُّ الشريعة صالحةً لكل وقت، وتُتاح رُخَصٌ للمسلمين تُعينهم على أداء عبادتهم في مختلف الظروف، وهذا من روعة الدين؛ فتعدَّدت المذاهب والآراء في المسألة الواحدة من مسائل الفقه، ولم يمنع هذا العلماءَ النابهين من احترام بعضهم البعض؛ لأنهم يعلمون أن الآراء الأخرى وإن خالفَت رؤيتَهم فإنها مُعْتَبَرة، سائغة من حيث المعنى، مُتَّفقة مع أصول الشريعة التي يُجْمِع العلماء عليها، مقبولة في اللغة دون تكلُّف؛ بل يعلمون أنهم قد يحتاجون إلى مثل هذه الآراء الفقهية المخالِفة في وقتٍ من أوقات حياتهم؛ لهذا ظهرت منهم الكلمات الجميلة الراقية في حقِّ بعضهم البعض؛ فقال الشافعي في

حقِّ أبي حنيفة: «الناس عيالٌ في الفقه على أبي حنيفة»[(١)]، وَقَالَ عبد الله بن أَحْمد بن حَنْبَل: قلتُ لأبي: أَيُّ رجل كَانَ الشَّافِعِيُّ فَإِنِّي سمعتُك تُكْثر الدُّعَاء لَهُ؟ فَقَالَ: يا بُنيَّ؛ كان الشافعي للدنيا كالشمس، وكالعافية للناس، فهل رأيتَ لهذين مِن خَلَفٍ، أو منهما عِوض؟ [(٢)]؛ فهذه كانت رؤية العلماء لإخوانهم من المجتهدين، ومن شأنها أن تترسَّخ في نفوس طلاب العلم، فيَقبلون عندها بالرأي الآخر؛ بل ويُجِلُّون قائلَه؛ لأنه في النهاية مأجور من الله على اجتهاده، وقد روى عَمْرُو بْنُ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[(٣)]، فلم يجعل رسولُ الله ﷺ المجتهِدَ المخطِئَ معفوًّا عنه فقط؛ بل ذكر أن له أجرًا على اجتهاده؛ بينما يَجمع المُصيب أَجْرَي الاجتهاد والإصابة.

ومن أروع الأمثلة التي تُبَيِّن لنا حرصَ الرسول ﷺ على تفهيم المسلمين أن المسألة الواحدة قد تحتمل وجوهًا عدَّة كلها صائبة؛ ما حدث منه ﷺ عندما اختلف المسلمون في مسألة صلاة العصر في غزوة بني قريظة؛ فعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**»، فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ العَصْرَ فِي الطَّرِيقِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا،

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٥/ ٤٧٤، وابن عساكر: تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٧، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٣.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢/ ٤٠٦، والقاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٣/ ١٨٢، وابن عساكر: تاريخ دمشق ٥١/ ٣٤٨.

(٣) البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٦٩١٩)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (١٧١٦).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ[(١)]!

لقد كان رسول الله ﷺ قادرًا على قبول فِعل بعضهم ورفْض الآخر، أو على الأقل ترجيح إحدى الكفتين على الأخرى؛ بمعنى أن كلا التصرُّفين جائز ولكن «الأَوْلَى» كذا وكذا؛ ولكنه ﷺ لم يفعل! وهذا مقصود ولا شكَّ؛ فإننا فهمنا بذلك أن أَخْذَ النصِّ على ظاهره جائز، وأن النظر في مقصوده جائز أيضًا، وبهذا رَسَمَ رسولُ الله ﷺ ملامحَ طريقة يستطيع بها الفقهاء استنباطَ أحكام كثيرة - قد تكون متباينة - من نصٍّ واحد، وهذا لا شكَّ سيُيَسِّر على المسلمين.

إن اختفاء مثل هذا الفكر الراقي، وذَهَاب مثل هذه الروح المتسامحة الفاهمة، لَمِنْ أشدِّ أسباب ظهور فكر التكفير، أو على الأقلِّ حدوث التصادم بين المسلمين، وهذه نتيجة حتميَّة لإصرار كل شيخٍ أو عالِم على رأيه دون إجلالٍ وتوقير لغيره من العلماء، وعلاج ذلك يكون بإعداد العلماء والأئمة والمربّين إعدادًا يتَّفق مع روح الشريعة المَرِنة، متَّصِفًا بأخلاق الإسلام السمحة، فيُبْرِزون للشعوب فوائدَ تَعدُّد المدارس الفقهية، بل ويحرصون عند الفتوى أو التدريس على أن يوضِّحوا للسامعين أن المسألةَ فيها آراء أخرى صحيحة أو مقبولة، وأنه وإن كان المفتي قد رجَّح رأيًا على آخر، فإن المتَّبِعَ للآراء الأخرى على خيرٍ أيضًا، وبذلك يتربَّى المسلمون على وجود المدارس الفقهية المتعددة، وعند الاختلاف يحرصون على التعامل بالآداب الإسلامية الراقية.

---

(١) البخاري: كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، (٣٨٩٣)، واللفظ له، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، (١٧٧٠).

٤- ضياع هَيبة العلماء:

جعل اللهُ ﷻ الأنبياءَ قادةً لأممهم؛ ثم ختم سبحانه النبيين بمحمد ﷺ، ثم تَوَفَّى اللهُ نبيَّه ﷺ بعد أن أرشد وهَدى؛ ولكنه قبل أن يموت بَيَّن أن الأُمَّة ستعيش أزمة كبيرة مستقبلية، وسيحدث الاختلاف المَقيت بين أفرادها، ومع ذلك فقد هدانا -في اللحظات الأخيرة من عمره- إلى طريق النجاة؛ فعن الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**[١]**، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ**[٢]**، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ**»[٣]، فالعاصم من الزلل في هذه الأزمة الكبيرة هو الارتباط الوثيق -الذي يصل إلى العضِّ

(١) النواجذ أقصى الأضراس جمع ناجذة: وهي الضرس الأخير، وقيل: هو الناب. ابن منظور: لسان العرب، مادة (نجذ) ٣/ ٥١٣، قال المناوي: «**عضوا عليها بالنواجذ**» أي عضوا عليها بجميع الفم؛ كناية عن شدة التمسك ولزوم الاتباع لهم. انظر: المناوي: فيض القدير ٤/ ٥٠٧.

(٢) قال السندي: كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ كَكَتِفٍ أَيْ بِلَا مَدٍّ، وَكَصَاحِبٍ أَيْ بِالْمَدِّ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَفْصَحُ؛ أَيِ الَّذِي جُعِلَ الزِّمَامُ فِي أَنْفِهِ فَيَجُرُّهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ، حَيْثُمَا قِيدَ؛ أَيْ سِيقَ. وَاللهُ أَعْلَمُ. حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١/ ٢١.

(٣) ابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (٤٣)، وأحمد (١٧١٨٢) وقال شعيب الأرناؤوط: «حديث صحيح»، والحاكم (٣٣١)، والطبراني: المعجم الكبير (١٥٣٢٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٣٧).

بالنواجذ- بالسُّنَّة النبوية، وبسُنَّة الخلفاء الراشدين ﵃؛ ولعلَّنا نلحظ في هذه الرواية أن الرسول ﷺ في ختامها حذَّر من عصيان الأمير ولو كان عبدًا حبشيًّا، وفي هذا إشعار أن الفتنة التي تحدَّث عنها في كلامه، التي سيكون فيها اختلاف كثير بين المسلمين، ستقود إلى حركات انشقاقية في الأُمَّة، فكان لا بُدَّ من لفْت النظر إلى السلوك الذي ينبغي أن نمارسه في هذه الظروف، وهو سلوك الجَمَل الأنِفِ، الذي يُقاد حيثما قِيدَ، ولكن مَنِ الذي سيعرف سُنَّة الرسول ﷺ، وسُنَّة خلفائه الراشدين ﵃؛ خاصةً في هذا الزمن الذي حدث فيه الاختلاف الكثير؟! إنهم العلماء لا غيرهم.

ورسولنا ﷺ لم يتركنا بموته في صحراء قاحلة لا مُرشد فيها ولا دليل، إنما وَرَّث أسباب الهداية وخطَّة النجاة للعلماء من أُمَّته، ليكونوا الحاملين لمشاعل النور في ظلام الفتن والأزمات؛ فقد رَوى قَيْسُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مِنَ المَدِينَةِ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ ﵁ وَهُوَ بِدِمَشْقَ فَقَالَ: مَا أَقْدَمَكَ يَا أَخِي؟ فَقَالَ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: أَمَا جِئْتَ لِحَاجَةٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَا قَدِمْتَ لِتِجَارَةٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مَا جِئْتُ إِلَّا فِي طَلَبِ هَذَا الحَدِيثِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ العِلْمِ، وَإِنَّ العَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ حَتَّى الحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ، كَفَضْلِ القَمَرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِبِ، إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»(١).

---

(١) الترمذي: كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢) واللفظ له، وأبو داود (٣٦٤١)، =

إذن فالنجاة في اتباع العلماء الذين يَعرفون سُنَّة الرسول ﷺ، وسُنَّة خلفائه الراشدين رضي الله عنهم؛ فماذا يحدث للأُمَّة -صغارًا وشبابًا وكبارًا، ورجالًا وإناثًا- إذا ما سقطت هيبةُ علمائها؟!

إننا -وللأسف الشديد- نعيش عصرًا عجيبًا نشهد فيه تعدِّيًا صارخًا على علمائها الأجِلاء، وتشترك في القَدْح فيهم: فِرَق كثيرة من الناس، فوسائل الإعلام اتخذت منهم هدفًا وغرضًا، وتربَّصوا لالتقاط الهفوات وتَتَبُّع الثغرات؛ بل والافتئات بالبهتان عليهم، وصار الحديث الساخر عنهم مادَّة لإشعال الحوار، وجذْب المشاهدين.

والعِلمانيون ما فتؤوا يُوَجِّهون ضرباتهم إلى علماء الشريعة، وقد فُتِحَت لهم أبواب الفضائيات، وصفحات الإنترنت والجرائد، فجلُّها مملوك لقرنائهم.

والأعمال الفنية من أفلام، ومسلسلات، وكاريكاتير، تبذل جهدها في الاتجاه نفسه.

وكثير من الحكومات تُهَمِّش علماءَها وتزدري مكانتهم، فيُعَامَلون معاملة البسطاء، ولا يُعْطَون إلَّا راتبًا هزيلًا لا يُقيم أودهم، ولا يكفي أُسرهم، فيلهث العالِم وراء رزقه مخافة أن يُفتتن هو وأهله، حتى العلماء الرسميين الكبار لا يُسْمَع لنُصحهم، ولا يُؤخَذ برأيهم، ولا يُستشارون في الأزمات، ولا يُدْعَون في المُلِمَّات، إلا فقط لتجميل الصورة أو تكميلها.

بل قد يُشارك في إسقاط هيبة العلماءِ: العلماءُ أنفسهم! وذلك بالتقاتل مع

=

وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٢١٧٦٣)، والدارمي (٣٥٦)، وابن حبان (٨٨)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٧١ (٢٦٨٢).

بعضهم البعض على شاشات التلفاز، وبالتعليق الساخر على زملائهم في الدروس والمحاضرات، وبتهوين رأي إخوانهم من العلماء، وأحيانًا تخوينهم واتهامهم في نيَّاتهم! فماذا يفعل الشباب حيالَ هذه الصورة؟!

إن ردَّ الفعل الأول سيكون الإعراضَ عنهم، ونبْذ طريقهم، ثم سيتطوَّر الأمر بعد ذلك إلى الطعن فيهم، والقدح في إخلاصهم؛ وهنا - وعند الأزمات والاختلافات- سيعتمد الشباب على عقولهم وأهوائهم وخبراتهم، دون الرجوع إلى نور النبوة وهَدْيِ الشريعة، فعندها يتحوَّل الحقُّ إلى باطل، وينقلب الفساد إلى صلاح، فتَعمى البصيرة، ويحدث الضلال؛ قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

في هذه الأجواء المظلمة؛ تظهر دعاوَى التكفير وتنتشر، وتعلو صيحات الخروج وتزدهر؛ ويكون العلماء أولَ وقود المعركة، فيستهدفهم التكفيريون في أُولى حملاتهم، وتدخل الأُمَّةُ -بفقد علمائها- في نَفَق مظلم لا يعلم طولَه إلا الله سبحانه وتعالى!

وعلاج ذلك: بالاهتمام بعلماء الأمة، وتحسين صورتهم أمام الشعوب، وإبراز هيبتهم في وسائل الإعلام، وتحسين معاشهم، وكفاية احتياجاتهم، وسَنِّ القوانين التي «تُجَرِّمُ» التعدي عليهم وتجعل قذفهم كقذف الأمراء والقضاة، ومنْع السخرية منهم في وسائل الإعلام أو منعها بالكلِّيَّة.

٥- تَفاقم الظلم في المجتمع:

من النتائج الطبيعية لتفاقم الظلم في المجتمع: نموُّ الفكر التكفيري وانتشاره؛ ولا بُدَّ أن نعترف أن بلاد العالم الإسلامي في معظمها تُعاني الظلم في صورٍ كثيرة، ويُضطر الشاب إلى أن يستجدي حقوقه، فيُشْعِره ذلك بالهوان

والذلِّ، ولا يتصوَّر أنه يعيش في مجتمع «مُسلِم»؛ خاصةً إذا كان يقارن حالةَ مجتمعه بالمجتمع الذي قرأ عنه في السيرة النبوية، أو في مراحل التاريخ الإسلامي المزدهرة، فينمو في حسِّه تدريجيًّا أن هؤلاء الظالمين ليسوا - ولا يمكن أن يكونوا- مسلمين! ظلمٌ من الولاة بأحكام جائرة، وقوانين متعسِّفة، ومُكوس باهظة، ظلمٌ من الأغنياء بمنع للزكاة، وإجحاف في الرواتب، واحتقار للفقراء، ظلمٌ من الأقوياء بقطع طريقٍ، وانتهاب مالٍ، وفرض إتاوات، ظلمٌ من مؤسسات الدولة التي من المفترض أن تكفَل الشعب، فلا طعام لجائع، ولا تعليم لجاهل، ولا علاج لمريض، ولا أمان لخائف، ولا عمل لعاطل، ولا زواج لأعزب، فإذا زاد على ذلك قَمْعٌ عشوائي، وإيذاء للجسد، وحبْس للحرية، وتعذيب في السجن، فماذا تنتظرون من شاب يتحمَّل كل ذلك في وطنه وأهله؟!

والأسوأ أن تُوَجَّه للشاب كل أنواع الظلم بسبب انتمائه إلى تيار إسلامي، أو انضمامه إلى حركة دينية؛ فعندها يُترجم كل هذه الأفعال على أنها حرب لله وأوليائه، ثم يسأل نفسه: مَنْ هؤلاء الذين يحاربون أولياء الله؟ وتكون الإجابة: هم الكافرون!

ولْنراجعْ بدِقَّةٍ تاريخَ الجماعات التكفيرية، ولْنقرأ عن الأساليب القمعية التي مورست مع بعض المسجونين الإسلاميين، وكيف تطوَّر الأمر معهم إلى تكفير النظام الحاكم، ثم المجتمع برُمَّته.

إنني لا ألتمس عذرًا لمسلمٍ قام بتكفير مسلمين آخرين بغير سندٍ شرعي، ولكني ألفت الأنظار إلى عوامل الخطورة التي إن توفَّرَتْ زادت فرصةُ ظهور فكر التكفير، وما أجمل أن نختم هذه النقطة بتوجيهٍ حكيم من النبي الكريم ﷺ، فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى**

أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ»[١]، فإذا كنا قد رأينا سَفْكَ الدماء، واستحلالَ المحارم، فلننظر إلى السبب، وعندها سنعرف العلاج.

(١) مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٢٥٧٨)، وأحمد (١٤٥٠١).

٦- كَبْت الحريات:

ويلحق بالظلم وأنواعِه: كبْتُ الحريات، وقد آثرتُ أن أُفْرِد له نقطة خاصة لخطورته في ظهور فكر التكفير؛ خاصة ما يتعلَّق بكبت حرية الرأي، فَمَنْعُ الناس من إبداء آرائهم وشكوكهم لن يمنع هذه الآراءَ من النموِّ؛ بل لعلَّها تزدهر في الخفاء أكثرَ من ازدهارها في العلن، وليس معنى أن الحاكم المتسلِّط لا يسمع اعتراضاتٍ أنها ليست موجودة؛ بل هي نار تحت الرماد، ويُوشك أن تنفجر بُركانًا بعد ذلك، وعندها تكون السيطرة صعبة بل مستحيلة.

إن التدبُّر والتفكير والنظر في الأمور؛ فطرة جميلة زرعها الله ﷻ في كل البشر؛ بل حثَّ اللهُ عبادَه على استخدام العقل في التدبُّر والتفكُّر؛ فقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، ومثال ذلك في القرآن كثير، فإذا أعمل الإنسانُ فِكْرَه فهو عُرْضَةٌ للصواب والخطأ، وأحيانًا يختار خلافَ الأَوْلَى، والمجتمعُ الصالح هو الذي يسمح لأفراده بإخراج ما تصل إليه عقولهم إلى النور، فتُنَاقَش هذه الأفكار على العلن، فإن كانت صائبةً استفاد منها المجتمع كله، وإن كانت خاطئة صَوَّبها أُولو العلم والخبرة، وإن كانت خلاف الأَوْلَى عَرَف صاحبُها مزايا الاختيارات الأخرى، وقد يجد المجتمع في رأيه المرجوح شيئًا من الفائدة، فيتقدَّم خُطوةً إلى الأمام.. وهذه هي حرية الرأي.

فإنْ كُبِتَتْ هذه الحرية وكُتِمَتْ؛ ضاعت هذه الفوائد على المجتمع، وشملت الخسارةُ الجميعَ؛ فالرأي الصائب ضاع، والرأي المخطئ ظلَّ يتنامى في عقل صاحبه، فتحوَّل من خطأ بسيط إلى آخر مُرَكَّب، والرأي المرجوح لم يُعْرَف فيُستفاد من بعض جوانبه.. إنها خسارة شاملة!

وكان رسولُ الله ﷺ حريصًا على فتْح المجال لكل المسلمين ليُبدوا آراءَهم، ويُخْرِجوا مكنونَ صدورهم طواعيةً دون إكراه، مهما كانت المسألة حساسة، ومهما كانت القضية شائكة، ولا نعني بذلك إبداءَ الآراء في المسائل الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية فقط؛ بل في الأمور العقائدية -على خطورتها- والتعبدية، والأخلاقية، والسياسية، وكلها أمور قد تتحرَّج أو «تتخوَّف» مجتمعات كثيرة من فتحها؛ لكن كان هذا هو صمام الأمان للمجتمع النبوي.

ففي المسائل العقدية: قال أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «**وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟**» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «**ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ**»(١)، فلم يتحرَّج الصحابة من الحديث مع رسول الله ﷺ في أمرٍ «فكَّروا» فيه؛ بل لعلهم ناقشوه فيما بين أنفسهم، بدليل أنهم جاؤوا مجموعةً كما بَيَّن أبو هريرة رضي الله عنه، ولم يتخوَّف الرسول ﷺ من فتْح الباب لسماع هذه الشبهات، إنما وجَّه الصحابةَ إلى الصواب في هذه المسألة، فتعلَّم الصحابة، وَوُقِيَ المجتمعُ شَرَّ الأفكار الخاطئة، وأُغْلِقت أمام الشيطان منافذُ كثيرة.

وفي المسائل التعبديَّة: ما فعله الرهط الثلاثة من محاولة افتراض عبادة زائدة لمزيد التقرُّب إلى الله، ورأينا كيف وجَّههم الرسول ﷺ إلى الصواب، ولو كان هناك كبتٌ للحريات لما عرَف رسولُ الله ﷺ بالأمر إلا بعد تفاقُمه أوْ لم يَعرف مطلقًا، فتنمو بذلك بِدَعٌ كبيرة قد يَصعب السيطرة عليها.

---

(١) مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، (١٣٢)، واللفظ له، وأبو داود (٥١١١)، والنسائي (١٠٥٠٠)، وأحمد (٩٦٩٢).

وفي الأمور الأخلاقية: جاء شاب إلى رسول الله ﷺ بطلب جريء في مسألةٍ من مسائل العِفَّة! فعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ فَتًى شَابًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ائْذَنْ لِي بِالزِّنَا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فَزَجَرُوهُ، وَقَالُوا: مَهْ، مَهْ، فَقَالَ: «**ادْنُهْ**»، فَدَنَا مِنْهُ قَرِيبًا فَجَلَسَ، قَالَ: «**أَتُحِبُّهُ لأُمِّكَ؟**» قَالَ: لَا وَاللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «**وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لأُمَّهَاتِهِمْ**»، «**أَفَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ؟**» قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «**وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ**»، «**أَفَتُحِبُّهُ لأُخْتِكَ؟**» قَالَ: لَا وَاللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «**وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لأَخَوَاتِهِمْ**»، «**أَفَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ؟**» قَالَ: لَا وَاللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «**وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِعَمَّاتِهِمْ، أَفَتُحِبُّهُ لِخَالَتِكَ؟**» قَالَ: لَا وَاللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «**وَلَا النَّاسُ يُحِبُّونَهُ لِخَالَاتِهِمْ**»، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «**اللهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ وَطَهِّرْ قَلْبَهُ، وَحَصِّنْ فَرْجَهُ**»، فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ[١].

فهذا -والله- من أغرب الأمثلة، وهو دليل دامغ على اتساع مساحة حرية الرأي في عهد رسول الله ﷺ؛ فالمسألة شديدة الحساسية، بدليل أن القوم زجروه عندما صَرَّحَ بها؛ لكن الرسول ﷺ لم تَبْدُ عليه علامات الغضب أو الاستغراب، إنما ناقش الأمر بشكل موضوعيٍّ وعقلاني، حتى أقنع الشابَّ بخطأ الفكرة التي نمَت في عقله، وأَتْبع ذلك بالدعاء للشاب بالمغفرة والهداية، فماذا يحدث لو كان المجتمع كاتِمًا للحريات؟ الأغلب سيقع الشباب في جريمة

(١) أحمد (٢٢٢٦٥)، واللفظ له، وقال الأرناؤوط: «إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح»، والطبراني: المعجم الكبير (٧٦٩٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٢٩: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٧٠).

الزنا، وسيدفع المجتمع كلُّه الثمن.

وفي الأمور السياسية: ما كان الرسول ﷺ يتحرَّج من أن يأتي إليه رجل من المسلمين برأي أو تصويبٍ، أو اقتراح، مع أن معظم الساسة لا يَقبلون تعديلًا لآرائهم، ولْنأْخُذ في الاعتبار أن رسول الله ﷺ كان يعيش في زمان كِسرى وقيصر، وكانوا لا يَقبلون بحالٍ تعديلًا لآرائهم؛ بل إن شيوخ القبائل العربية ما كانوا يقبلون بالتعديل أو الاقتراح؛ وهذا يُضَيِّع على الأمم خيرًا كثيرًا، وكمثال لذلك ما حدث في غزوة الأحزاب؛ قال ابن إسحاق: فَلَمَّا اشْتَدَّ عَلَى النَّاسِ الْبَلَاءُ، بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَإِلَى الْحَارِثِ بْنِ عَوْفِ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ الْمُرِّيِّ، وَهُمَا قَائِدَا غَطَفَانَ، فَأَعْطَاهُمَا ثُلُثَ ثِمَارِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنْ يَرْجِعَا بِمَنْ مَعَهُمَا عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ، فَجَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا الصُّلْحُ، حَتَّى كَتَبُوا الْكِتَابَ وَلَمْ تَقَعِ الشَّهَادَةُ وَلَا عَزِيمَةُ الصُّلْحِ، إِلَّا الْمُرَاوَضَةُ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَفْعَلَ، بَعَثَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمَا، وَاسْتَشَارَهُمَا فِيهِ، فَقَالَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمْرًا نُحِبُّهُ فَنَصْنَعُهُ، أَمْ شَيْئًا أَمَرَكَ اللهُ بِهِ لَا بُدَّ لَنَا مِنَ الْعَمَلِ بِهِ، أَمْ شَيْئًا تَصْنَعُهُ لَنَا؟ قَالَ: **«بَلْ شَيْءٌ أَصْنَعُهُ لَكُمْ، وَاللهِ مَا أَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا لأَنَّنِي رَأَيْتُ الْعَرَبَ قَدْ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَكَالَبُوكُمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَكْسِرَ عَنْكُمْ مِنْ شَوْكَتِهِمْ إِلَى أَمْرٍ مَا»**، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ كُنَّا نَحْنُ وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى الشِّرْكِ بِاللهِ وَعِبَادَةِ الأَوْثَانِ، لَا نَعْبُدُ اللهَ وَلَا نَعْرِفُهُ، وَهُمْ لَا يَطْمَعُونَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهَا تَمْرَةً إِلَّا قِرًى[1] أَوْ بَيْعًا، أَفَحِينَ أَكْرَمَنَا اللهُ بِالإِسْلَامِ وَهَدَانَا لَهُ وَأَعَزَّنَا بِكَ وَبِهِ، نُعْطِيهِمْ أَمْوَالَنَا؟! (وَاللهِ) مَا لَنَا بِهَذَا مِنْ حَاجَةٍ، وَاللهِ لَا نُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ حَتَّى

---

(١) الْقِرَى الضيافة؛ أي كانوا لا يستطيعون أكْل تمْرنا إلا بالضيافة أو بالبيع.

يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَأَنْتَ وَذَاكَ**»، فَتَنَاوَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رضي الله عنه الصَّحِيفَةَ، فَمَحَا مَا فِيهَا مِنَ الْكِتَابِ، ثُمَّ قَالَ: لِيَجْهَدُوا عَلَيْنَا[(١)].

في هذا الموقف أعلن رسولُ الله ﷺ رأيَه لمشركي غطفان، ولكنَّ السَّعْدَين رضي الله عنهما رأَيا رأْيًا مخالِفًا لما اختاره ﷺ، فاستغلَّا -بأدبٍ- مساحةَ حرية الرأي الكبيرة، وأعلنا رأيَهما، ولقد جاءت كلمات سعد بن معاذ رضي الله عنه نابضةً برأيه بعد أن اطمئن لعدم وجود وحيٍ أو أمرٍ يُحِبُّه رسول الله ﷺ، ولقد أقرَّ رسولُ الله ﷺ رأيَهما وأبلغ غطفان به! هذه الحرية سمحت بإزالة وساوس الشيطان عن قلوب الأنصار رضي الله عنهم، ونفعت الأُمَّةَ برأيٍ حكيم، وجعلت الجميعَ يَشعر أنهم في مَرْكَب واحد.

إن الشابَّ الذي تنمو في عقله أفكارٌ تكفيرية، أو يسمع من هنا أو هناك دعواتِ الخروج على الحكام؛ لَيتساءلُ في نفسه: «لو كانت حرية الرأي متاحةً في البلد؛ بمعنى أنني لن أدفع الثمن غاليًا جرَّاء تصريحي بمكنون نفسي، فسأحمل أفكاري إلى عالِم مجتهد، أو شيخ كبير، أو مدرّسٍ واسع الأفق، أو أبٍ حنون، فأعرض عليه المسألة، وأستشيره بأمانة»؛ إنه في الواقع في مشكلة كبرى، وهو يُدْرِك أبعاد هذه الأفكار والتضحيات التي سيدفعها إن تبنَّاها، فلا شكَّ أنه يحتاج إلى نُصْحِ مخلصٍ، ويبحث عنه بجدٍّ، فإذا كانت الأجواء في

---

(١) ابن هشام: السيرة النبوية ٢/ ٢٢٣، والطبري: تاريخ الرسل والملوك ٢/ ٥٧٣، وابن سيد الناس: عيون الأثر ٢/ ٩٠، وابن كثير: البداية والنهاية ٤/ ١٢٠، وذكره البرزنجي في صحيح تاريخ الطبري وقال: إسناده ضعيف ولكن أخرج البزار... ورجال البزار والطبراني فيهما محمد بن عمرو وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات، وللحديث رويات أخرى ضعيفة تصلح كشواهد. انظر: صحيح تاريخ الطبري (السيرة النبوية) ٢/ ١٦٧-١٦٩، والطبراني: المعجم الكبير (٥٤١٦)، والهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار ١/ ٣٣١، ٣٣٢، (١٨٠٣)، وحسَّن الصوياني روايةَ الطبراني، انظر: الصحيح من أحاديث السيرة النبوية ص٣١٧.

بلاده تعسُّفية قهرية؛ فإنه على الأغلب لن يتحدَّث في هذه الأمور إلا مع أقرانه، أو مَنْ هم دونه، وعندها ستتحوَّل المصيبة إلى مصائب، وينتشر الفكر الضالُّ في المنتديات المغلقة، وبعيدًا عن أعين الأمراء والعلماء!

نعم قد نعاني من إتاحة مساحة كبيرة لحرية الرأي؛ ولكن -يقينًا- ستكون معاناتنا أشدَّ إذا كَبَتْنَا هذه الحريات، وليس بخَفِيٍّ على أحد أن الكبْتَ يُوَلِّد الانفجار!

ويجدر بي في هذه النقطة أن أشير إلى آلية مهمة من آليات مجابهة فكر التكفير، ودعوات الخروج على الحكَّام، وهي آلية «الحوار»! فكثير من الأنظمة السياسية تُعلن مبدأً تظنُّه صائبًا وناجحًا، وهو رفض الحوار مع الإرهابيين وعلى قِمَّتهم التكفيريين، والحقُّ أن هذا هروب من حوارٍ قد يكون من ورائه خيرٌ كثير ولن يحدث منه ضرر إن شاء الله، فكيف نَقبل الحوار مع اليهود والنصارى والشيوعيين والعلمانيين، ثم لا نَقبله مع مسلمين خاطئين؟ لقد تحاور رسول الله ﷺ مع أبي جهل وعُتبة والوليد، وكلهم من الكفرة المشركين، وكان ﷺ يتَّبع أوامر ربِّه حين أمره بالتحاور مع أشدِّ المخالفين له: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ۝٢٤ قُل لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٤-٢٥]، وأول ما فكَّر فيه عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه عند ظهور الخوارج: أن يُرسل إليهم رجلًا للتحاور، فأرسل عبدَ الله بن عباس رضي الله عنهما، فكان الحوار المشهور الذي عاد فيه ابن عباس بألفين(١) من الخوارج، وفي رواية بعشرين

(١) النسائي: كتاب الخصائص، ذكر مناظرة عبد الله بن عباس للحرورية (٨٥٧٥)، والحاكم (٢٦٥٦)، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي، والبيهقي: السنن الكبرى (١٧١٨٦).

ألفًا منهم[١]!

ونبّه هنا إلى أن الذي سيُجْرِي الحوار لا بُدَّ أن يكون مُتَّصِفًا بصفتين رئيستين حتى يُكْتَب للحوار النجاح: سعة العلم، واتساع الصدر، وهذه كانت أبرز صفات ابن عباس رضي الله عنه، ولهذا وقع عليه الاختيار للقيام بهذا الحوار الخطير.

٧- فتنة الحكم بغير ما أنزل الله:

من أكبر الدوافع وراء ظهور فكر التكفير: أن معظم البلاد الإسلامية قد ابْتُلِيَت منذ ما يزيد على قرن من الزمان بتغييب الشريعة الإسلامية، واحتكَمت إلى قوانين غربية، فيَحزن الشباب الطامح في تطبيق شرع ربِّه لهذه الحال المؤسفة؛ خاصة أن معظم الحُكَّام لا يسعون إلى تغيير هذا الوضع؛ بل لعلَّ بعضهم يتعاون مع اليهود والنصارى في استجلاب قوانين جديدة تُعَرْقِل إمكانيةَ تطبيق الشريعة!

وينظر الشباب الطموح إلى حال بلاده، فيجد الزكاةَ لا تُجْمَع، والخمرَ يُبَاع بلا حرج، والتعامل بالربا هو الأصل في الاقتصاد، والحدود على القتلة والزناة والسارقين لا تُطَبَّق، وأن جوائز الدولة الرسمية تُعْطَى لفنَّانين وفنَّانات يُقَدِّمون أعمالًا حرامًا لا يختلف على حُرمتها عَالِمَان، والعُرْي في الشوارع والإعلانات، وقذْف علماء الشريعة والدعاة في وسائل الإعلام لا يتوقَّف، وقد يكون القذف متعلِّقًا بالشرف، فلا يُقام حَدٌّ ولا تعزير، والمكتبات تمتلئ بكتابات تهاجم الصحابة والتابعين؛ بل ورسولَ الله ﷺ! ينظر الشباب إلى هذه الأحوال، ثم

(١) الطبراني: المعجم الكبير (١٠٦٢٠)، وعبد الرزاق: المصنف (١٨٦٧٨)، والأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١/ ٣١٩.

يجدون في القرآن آيات حذَّرت المسلمين مرارًا مِنْ تَرْكِ شرعِ الله والاحتكام إلى غيره، فيجد نفسَه منساقًا بعاطفته إلى تكفير أولئك الذين وضعوا الأُمَّة في هذه الحال؛ خاصةً أن الآيات -من حيث اللغة- تحتمل التكفير، لولا أن النظر إلى السُّنَّة النبوية يضع ضوابطَ للتكفير، غير أن الشباب لا يَطَّلِعون على هذه الضوابط، أو «لا يُريدون» الاطِّلاعَ لكي يجدوا الفرصةَ لشفاء غَيْظ قلوبهم ممن أَسْلَموهم إلى هذا الوضع.

يقول الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ينظر الشباب إلى الآية دون نظرٍ إلى ما جاء عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه؛ إذ قَالَ: مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِيَهُودِيٍّ مُحَمَّمًا[1] مَجْلُودًا، فَدَعَاهُمْ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «**هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟**»، قَالُوا: نَعَمْ. فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: «**أَنْشُدُكَ بِاللهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟**» قَالَ: لَا، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخْبِرْكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، قُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعْ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**اللهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ**». فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، يَقُولُ: ائْتُوا مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) المُحَمَّم: المُسَوَّد الوجه، والْحُمَم هو الفحم، واحدتها حممة. انظر: القاضي عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٥/ ٥٣٠.

ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧] فِي الْكُفَّارِ كُلُّهَا[1].

فهذه الآيات بنصِّ كلام البراء بن عازب رضي الله عنه لم تنزل في المسلمين الذين لا يُطَبِّقُون شرع الله؛ إنما نزلت في اليهود في الموقف الذي ذَكَرَه، وليس هذا تقليلًا من جريمة عدم تطبيق الشريعة؛ ولكنَّ فاعلها -إن لم يكن مُسْتَحِلًّا- فلا يَكْفُر بها، وقد تَقَدَّم في هذا البحث قول ابن عباس رضي الله عنهما تعليقًا على هذه الآية: «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ».

ومثال هذه الآية في القرآن كثير؛ فمنه قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٤٧]، فهذه أمثلة على الآيات التي يجد فيها الشباب حيرةً، فإذا أضفنا ما قلناه سابقًا من ضعف دور العلماء في حياة الأُمَّة، أدركنا أن احتمال وقوع الشباب في براثن التكفير صار قريبًا، ويظلُّ الحكَّام الراغبون عن شرع الله من أكبر عوامل حدوث هذه المأساة!

---

(١) مسلم: كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا، (١٧٠٠)، واللفظ له، وأبو داود (٤٤٤٨)، والنسائي (٧٢١٨)، وابن ماجه (٢٥٥٨)، وأحمد (١٨٥٤٨).

ويلحق بهذه النقطة: ذِكْرُ مسألةٍ أخرى مهمَّة، وهي أن القوانين في البلاد الإسلامية ليست كلها وضعيَّة؛ إنما تتوافق في أحيان ليست قليلة مع القرآن والسُّنَّة، ومع ذلك فإننا نجد الدول الإسلامية -في معظمها- لا تكترث كثيرًا في تبيين حُكْمَ الشريعة في المسألة المـُطَبَّقَة، ولعلَّها لو فعلت لأثلجت قليلًا صدورَ الشباب؛ ولكن هذا السكوت يُنبئ عن إهمالٍ غير مقبول يُضاعِف من حَنَق الشباب، ولا يسمح بعذرٍ للحُكَّام! ومن ثَمَّ يُفْتَح البابُ على مصراعيه لدعاوى التكفير!

٨- الإحباط:

يقرأ الشباب في كتاب الله ﷻ قولَه تعالى: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ويقرؤون قولَه تعالى: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ** ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ويقرؤون في سُنَّة الرسول ﷺ ما رواه ثَوْبَانُ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا..**»(١)، ويقرؤون كذلك ما رواه تَمِيمٌ الدَّارِيُّ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللهُ بِهِ الإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللهُ بِهِ الْكُفْرَ**»(٢)، ويقرؤون في التاريخ عن مجد السلف الصالح، وعِزَّة الإسلام والمسلمين، ويقرؤون عن

(١) مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، (٢٨٨٩)، والترمذي (٢١٧٦)، وأحمد (٢٢٥٠٥).

(٢) أحمد (١٦٩٩٨)، وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، والحاكم (٨٣٢٦)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، والطبراني: المعجم الكبير (١٢٨١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ١٤: «رواه أحمد، والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢).

نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي وقُطز ومحمد الفاتح، ويقرؤون عن حضارة القيم والأخلاق، والقوانين والدساتير، والعلوم والفنون، والأدب والجمال، والسَّبْق والريادة، يقرؤون كل هذا وأكثر ثم ينظرون بحسرة إلى واقع أليم:

- تخلُّفٌ علميٌّ غيرُ مسبوق، والأُمَّة في ذيل القائمة!
- متوسط ما تُقَدِّمه أفضل ٢٣ دولة إسلامية من اختراعات في السنة: ٣٧٢ اختراعًا، بينما يُقَدِّم الكيان الصهيوني في فلسطين المسمَّى «بإسرائيل»: أكثر من ٥٠٠ اختراع(١)!
- نسبة الأمية في بعض بلاد المسلمين تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪(٢)!
- استيراد كامل للسلاح وغيره من الضروريات!
- بطالة الشباب تتجاوز في بعض البلدان الإسلامية ٥٠٪(٣)!
- معظم البلاد الإسلامية تُصَنَّف كبلادٍ فقيرة أو شديدة الفقر، وأكثر من ٤٠٪ من المسلمين يعانون شدَّة الحرمان، ويتحصَّل الواحد منهم على دولار وربع يوميًّا أو أقل(٤)!
- ما يتعرَّض له الرسول ﷺ من تعدٍّ في الصحف الأوروبية، وليس هناك ردٌّ مناسب من الدول الإسلامية.

---

(١) راجع: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن الأمم المتحدة: http: //www.un.org.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

إنه الإحباط الدافع إلى «أيِّ» وسيلة - مهما كانت - للخروج من هذه الحالة، وعن قراراتِ المُحْبَطِين لا تَسَلْ! فسلوك الشاب المحبط؛ غالبًا ما يأخذ أحد طرفي النقيض: إما أن يُبالغ في الإفراط، وإما أن يُبالغ في التفريط!

والذين يُبالغون في التفريط يَبيعون القضية بِرُمَّتها! فينتقلون إلى حالة من السلبية القاتلة، فلا يكترث بهموم أُمَّته، ولا بهموم مجتمعه وأسرته؛ بل ولا بهموم نفسه، فيغرق عندها في منتديات الإنترنت، أو يقضي وقتَه في المتعة واللهو الفارغ، وتموت عنده كل الآمال!

أما الذين يُبالغون في الإفراط؛ فيلجَؤون إلى العنف، فيكون حمْل السلاح والقتل هو العلاج الأنجع في نظرهم، يحملون السلاح ضدَّ كلِّ مَنْ وضَعهم في هذه الحالة المُزرية، فيحملونه ضدَّ الأجانب وبخاصة الغربيين؛ لأنهم استعمروا بلادنا لسنوات طويلة، فأسهموا في استنزاف الثروات وتخلُّف البلاد، والشباب محبط ناقص العلم؛ لا يُفرِّقون بين مدنيٍّ ومحارب؛ فيحملون السلاح في وجه الجميع، ثم يحملون السلاح في وجوه الحكَّام المسلمين الذين كانوا أكبر الأسباب في الوضع الذي قاد إلى هذا الإحباط؛ وحيث إن الحكَّام أصلاً مسلمون لا يجوز قتلُهم؛ فيلجأ الشباب إلى «التكفير»، فيُصبح عندها قتلُ الحكَّام أمرًا مقبولًا عندهم، ثم ينتقلون إلى تكفير كلِّ مَنْ يُدعم هؤلاء الحكَّام، فيُكَفِّرون الجيشَ، والشرطةَ، والقضاءَ، والإعلامَ الرسمي، ورجالَ المال والاقتصاد؛ بل كل العاملين والموظفين في مؤسسات الدولة الرسمية، وقد يتطوَّر الأمر عندهم فيُكَفِّرون المجتمعَ كله؛ لأنه رَضِيَ -في رأْيهم- بحكم الكفَّار، فإذا وصل الشباب التكفيري إلى هذه الحالة؛ سهُلَ عليه أن يضع المتفجرات في مكانٍ عامٍّ فيقتل بها «أيَّ» إنسان! فالكل في عُرْفِه كافر، حتى لو وُجِدَ بينهم مؤمن صالح فإنه سيُبْعث على نيَّته، أما الأطفال فقد رحموهم

«بقتلهم» من المستقبل المظلم الذي يُقْبِلون عليه!

وليس في كلِّ ما ذكرتُ من تطوُّرات مبالَغَةٌ؛ لأن هذا الإحباط مرضٌ فتَّاك، يُخْرِج الإنسانَ عن شعوره تمامًا، فيَفقد عقلَه ورُشدَه ولا يتحرَّك إلا بعاطفته، وإذا دخل الشاب في أول هذه السلسلة الكئيبة من التتابعات؛ فإنه يصل إلى نهايتها في وقتٍ قصير للغاية، وهذا يُفَسِّر التحوُّلَ المفاجئَ في شخصية الشاب مِن مسلمٍ طبيعي لطيفٍ يتعامل مع الجميع بإحسانٍ؛ إلى عُضوٍ في جماعةٍ تكفيرية يَبُثُّ المتفجرات في الأماكن العامَّة، وفي ثكنات الجيش المسلم!

وعلاج ذلك الإحباط إنما يكون بالمبادرة إلى تطبيق شرع الله تعالى أولاً، ففيه الخيرُ كلُّ الخير، ثم تنميةٌ حقيقيةٌ في المجتمع، وباهتمام مُكَثَّف بالشباب، وبمشاريعَ عملاقة توفِّر فرصَ عملٍ جيدةً لهم، وبوضع «العلم» في بؤرة اهتمام الدولة، فإذا انشغل الشباب بعلوم وابتكارات، وعملٍ كريمٍ يَكفل لهم حياة طيبة، فإن كثيرًا من الأفكار المنحرفة ستتلاشى بإذن الله، ولن يبقى منها إلا القليل.

٩- فُرْقَة المسلمين:

وَجَدْتُ في بعض الروايات التي ذَكَرَتْ وصْفَ الرسول ﷺ لحال الخوارج؛ أن خروجهم سيكون عند تفرُّق المسلمين! كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «.. **وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ**»(١)، وفي رواية أخرى عنه كذلك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيمَاهُمْ التَّحَالُقُ(٢)،

(١) البخاري: كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلَّا ينفر الناس عنه، (٦٥٣٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤).

(٢) التَّحَالُقُ: قال النووي: الْمُرَادُ بالتَّحَالُقِ حَلْق الرءوس، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى التَّحَلُّقُ. انظر: =

قَالَ: «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ -أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ- يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ**»(١)، وفي رواية ثالثة عنه أيضًا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، فَيَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**»(٢).

ففرقة المسلمين من أسباب ظهور الفكر التكفيري، ودعاوَى الخروج على الحاكم المسلم.

فما العلاقة بين الفُرْقَة وهذا الفكر؟

إن طموحات كل مسلم أن يرى أُمَّة الإسلام أُمَّة واحدة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]؛ ولكن الناظر إلى أُمَّتِنَا الآن يجدها مُقَطَّعة الأوصال، قد قَسَّمها الاستعمار إلى عشرات الدول، وصار اتحادها شيئًا عسيراً، ولا شكَّ أن فُرْقَة الأُمَّة من أكبر عوامل ضعفها وهوانها؛ خاصةً أن الكثير من البلاد الإسلامية لا تكتفي بانفصالها عن بعضها البعض؛ بل تصطدم بقوة مع جيرانها المسلمين، تارة باللسان، وأخرى بالسِّنان!

ثم ينظر الشباب المسلم إلى العالَمِ حوله، فيرى معظمَ الدول الكبرى تَتَّجِه نحو الوحدة، فتزداد قوةً إلى قوتها؛ فهذه الولايات الأميركية «المتحدة»، تتقدَّم

=

النووي: المنهاج ٧/ ١٦٧، وفي رواية للبخاري بلفظ: «سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ - أَوْ قَالَ: التَّسْبِيدُ». البخاري: كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم، (٧١٢٣). وقال ابن حجر: «التَّحْلِيقُ أَوْ قَالَ التَّسْبِيدُ» شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي، وَهُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ بِمَعْنَى التَّحْلِيقِ، وَقِيلَ: أَبْلَغُ مِنْهُ. وَهُوَ بِمَعْنَى الِاسْتِئْصَالِ، وَقِيلَ: إِنْ نَبَتَ بَعْدَ أَيَّامٍ. انظر: ابن حجر: فتح الباري ١٣/ ٥٣٧.

(١) مسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤)، وأحمد (١١٠٣١).

(٢) مسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (١٠٦٤).

المسيرة العالمية الآن، ومن أسباب تقدُّمها: وحدة أراضيها؛ فهي تجمع ٥٢ ولاية في كيانٍ واحد، والولاية الواحدة بمقام دولة من دول العالم؛ سواء من ناحية الثروات الطبيعية، أو الاقتصاد، أو عدد السكان، فصارت أميركا بذلك تُمَثِّل «اتحاد» ٥٢ دولة في آنٍ واحد، وهذا يُفَسِّر هيمنتها على العالم، ومثل أميركا نجد أوروبا! فقد تناسى الأوروبيون جراح الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأرادوا أن يُنافسوا أميركا فاجتمعوا لتكوين «الاتحاد الأوروبي»، فوقفت ألمانيا إلى جوار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، مع أن أسلحتهم لم تجف منها الدماء بعدُ! ولكن كانت المصلحة في الوحدة فاتَّحدوا! وهذا حال الدول «القوية» في عالمنا المعاصر.

والدول الإسلامية تحتاج إلى وحدة كي تتمكَّن من مجابهة هذه الاتحادات الكبيرة، ولا يكفي هنا منظمات شكليَّة؛ كمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو جامعة الدول العربية، إنما يحتاج المسلمون اتحادًا حقيقيًّا مثل اتحاد أميركا أو أوروبا، أو أقوى؛ ولكن الواقع -للأسف- لا يشهد محاولات واقعية -أو غير واقعية- لهذه الوحدة؛ مما يُنبئ عن استمرار الضعف الإسلامي في المستقبل القريب!

وشباب الأُمَّة ينظرون إلى هذه الحال ويُعايشونها، وشبكات التواصل الاجتماعي، وسهولة الاتصالات، وكثرة الأسفار ويُسْرِها، جعلت العالَمَ قريةً صغيرة؛ ومن ثَمَّ يطمح شباب الأُمَّة بقوة إلى تحقيق ما حقَّقَتْهُ الدول القوية المعاصرة، فأين الطريق؟!

الطريق هو الحُلم الذي يُراود المسلمين منذ مائة عام، وهو حُلم «الخلافة» الإسلامية! خاصة أن معظم الشباب يحفظ بِشارةَ رسول الله ﷺ التي أخبر فيها عن خلافة مستقبلية على منهاج النبوة تجمع شَتات المسلمين؛ فعن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا**

إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ»[(١)].

والحقُّ أننا لا نعرف على وجه اليقين التأويل الصحيح لهذه الفترات الزمنية التي تكلَّم عنها الرسول ﷺ، ولا يُمكن الجزمُ بأنها قد حدثت كلُّها بالفعل[(٢)]؛ أم أننا ما زلنا في انتظار الخلافة التي على منهاج النبوة؛ ولكنَّ المسلمين يطمحون إلى وحدةٍ إسلامية حقيقية؛ سواء في شكل الخلافة أو بشكل جزئي.

ولـمَّا كانت العَجَلَة من طبع الإنسان، فإن بعض الشباب أرادوا تحقيق هذه الخلافة بشكل سريع مفاجئ، ولم ينظروا إلى السُّنن الكونية في التغيير، كما لم يرتبطوا بعلماء يُبَصِّرونهم بطبيعة الطريق، ويُسَكِّنون غضبهم بكلماتٍ كالتي قالها رسول الله ﷺ لخبّاب بن الأرتِّ رضي الله عنه عندما رأى استعجاله: «**وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ**»[(٣)]، فسلَك الشبابُ «أقصرَ» الطرق -فيما يظنُّون- إلى تحقيق ذلك،

(١) أحمد (١٨٤٣٠)، وقال شعيب الأرناءوط: إسناده حسن. والبزار: البحر الزخار ٧/ ٢٢٤ (٢٧٩٦)، وقال الهيثمي: رواه أحمد في ترجمة النعمان، والبزار أتم منه، والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات. انظر: الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٥/ ١٨٩، وصححه الألباني، انظر: السلسلة الصحيحة (٥).

(٢) يرى حبيب بن أسلم رحمه الله - وهو أحد رواة حديث الخلافة- أن الفترات كلها قد حدثت بالفعل، فيقول: «فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صَحَابَتِهِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ أُذَكِّرُهُ إِيَّاهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ- يَعْنِي عُمَرَ- بَعْدَ الْمُلْكِ الْعَاضِّ وَالْجَبْرِيَّةِ، فَأُدْخِلَ كِتَابِي عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَسُرَّ بِهِ وَأَعْجَبَهُ».

(٣) البخاري: كتاب الإكراه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، (٦٥٤٤)، =

وهو طريق السلاح، دون سندٍ من علمٍ، أو تربيةٍ، أو خبرة، وكان «التكفير» أحدَ الوسائل المستخدمة في سبيل تحقيق الهدف المنشود؛ فالتكفير سيجعلهم يتخلَّصون من الأنظمة التي لا تسعى إلى الوحدة، ويبدأ مشروع الخلافة، وقد يُبايعون قائدهم «خليفةً» للمسلمين، حتى لو كان المبايعون مائةً فقط أو ألفًا، ولن يكترثوا بعدم موافقة جموع المسلمين على اختيارهم لأنهم -ببساطة- سيتَّهمون «كلَّ» المسلمين بالكفر، أو النفاق، أو على أقلِّ تقدير بالخنوع والاستكانة، وستبدأ رحلة الخلافة بسفك دماء المعارضين لها من المسلمين قبل غير المسلمين، وإذا سالت الدماء دخلنا في حلقة مُفْرَغة من الثأر والانتقام لا تنتهي إلا وقد أتت على الأخضر واليابس.

ولا بُدَّ أن نأخذ في الاعتبار -أيضًا- أن هناك عاملًا آخر سيُؤَجِّج هذه النيران بسرعة، وهو أن هناك عددًا كبيرًا من الأراضي الإسلامية محتلٌّ إلى الآن من دول استعمارية؛ فهناك فلسطين، وكِشمير، والشيشان، وتركستان الشرقية، وأفغانستان، والعراق، وسَبتة، ومليلة، وهناك أزمات مشتعلة في سوريا، واليمن، وليبيا، وجنوب السودان، والصومال، وبورما، ولا بُدَّ أن نعترف أن الحلَّ الشرعي في بعض هذه الظروف هو «الجهاد في سبيل الله» دفاعً عن الدين والأعراض والأوطان، وإلا فمتى يكون الجهادُ إذا لم يكن عند احتلال الأراضي، وقتْل المسلمين، ونهْب أموالهم، وأَسْرِ شبابهم، وهدْم ديارهم، وتشتيت ضعفائهم في مشارق الأرض ومغاربها؟! لكن مَنِ الذي يرفع راية الجهاد في مثل هذه المصائب الكبرى؟

=

واللفظ له، وأبو داود (٢٦٤٩)، وأحمد (٢١١١٠).

إن تعطيل هذه الفريضة يجعل الشباب يطمحون في وجود خلافة تُحَقِّق لهم كلَّ هذه الآمال؛ ومن ثَمَّ «يستعجلونها» ولو بتكفير مَنْ لا يسعى لتحقيقها.

١٠- المصلحة الدنيوية:

بمعنى أن بعض التكفيرين لا ينطلقون من مبدأ المصلحة الدينية، أو من مبدأ قناعاتهم الفقهية أو الفكرية؛ إنما هم ببساطة يُريدون الحكمَ والسيطرةَ والسلطة والمُلْك، ويتَّخذون في ذلك الدِّينَ ستارًا، ويرفضون التسليم بإسلام منافسيهم؛ لأن هذا سيَحرمهم من امتلاك أموالهم، والسيطرة على ثرواتهم، ولقد حَذَّرنا الله تعالى من السقوط في هذا المنحدر، وكشف لنا النوايا الدنيوية التي يمكن أن تتسلل إلى نفوسنا، فقال ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤]، فبَيَّنَ سبحانه أن المسلمين قد يَرفضون إسلامَ الناس لا لعدم قناعتهم بصِدق إسلامهم؛ ولكنِ ابتغاءَ اكتسابِ أموالهم وممتلكاتهم غنيمة بعد المعركة، وكَشَفَ السببَ بقوله ﷻ: ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، فلا شكَّ أن هذه الطائفة الدنيوية موجودة، وهي تَرفض الاقتناعَ بغير مبادئها، ليس لأنهم مقتنعون بها؛ ولكن لأنهم يُريدون الدنيا.

وقد آثرتُ أن أجعل هذا السبب آخر الأسباب لأمور؛ منها لكي لا نقفز إليه فنريح أنفسنا من التحليل والحساب، ونستثني أنفسنا من كوننا -بأخطائنا الكثيرة- كنَّا سببًا في ظهور الفكر التكفيري، ومنها: أنه لا سبيل لنا إلى الجزم به؛ لأنه سبب قلبي لا يطَّلع عليه إلا الله ﷻ، ومنها: أننا نرى بعض هؤلاء الشباب يترك حياةً رغدةً ليحيا حياة صعبة شاقَّة، ولو أراد الدنيا لسلك غير هذا السبيل، ومنها: أن جانبًا كبيرًا من جُلِّ الأسباب التسعة التي ذكرتُها قبل ذلك يقع في أيدينا، ويمكن أن نتحكم فيه، أما هذا السبب العاشر ففي قلوب هؤلاء الشباب، وليس لنا تسلُّط عليه.

كان هذا هو السبب العاشر - من وجهة نظري- وراء نموِّ فكر التكفير، ودعواتِ الخروج على الحكَّام، فتلك عَشَرة كاملة! ولا شكَّ أن غيري يمكن أن يُحصِيَ أسبابًا أخرى؛ فهذه كارثة تحتاج إلى جهود مجتمعة من علماء الأُمَّة ومُفَكِّريها، ونسأل اللهَ السلامةَ من الفتن.

من كل سبق أستطيع أن أقول: إننا يجب أن ننظر إلى هؤلاء الشباب ليس على أنهم مجرمون يحتاجون إلى عقاب؛ ولكن على أنهم أبناءٌ لنا يحتاجون إلى إنقاذٍ وعَوْنٍ، فجاهلهم يحتاج إلى تعليم، ومحبَطُهم يحتاج إلى تبشير، ومظلومهم يحتاج إلى عدل، ومتشدِّدهم يحتاج إلى رِفق.. إنهم في واقع الأمر مرضَى يحتاجون إلى علاج.. كلُّ هذا لا يعفيهم من المسؤولية ومِنْ تحمُّل عواقب ما فعلوا؛ لكنَّ النظر العميق يجعلنا نُدرك أن الأسباب التي أدَّت إلى إفراز هذه الطوائف؛ لا دخل لهم بها، ونحن لا نقطع يد مَنْ يسرق طعامًا في زمن المجاعة؛ إنما يكفيه التعزير، فلا بُدَّ أن يُؤْخَذ هذا في الاعتبار.

وقد مررتُ في أثناء ذِكرِي لأسباب هذه الفتنة على بعض ملامح الوقاية والعلاج، كما مررتُ على أمراض كبرى تحتاج إلى تسخيرِ طاقات هائلة لعلاجها؛ مثل تعطيل شرع الله في بلاد إسلامية كثيرة، والظلم، وكبْت الحريات، وفُرقة المسلمين، وكل ما ذكرتُه من أسبابٍ علاج معروف في السُّنَّة النبوية، وليس للمسلمين عذرٌ في ترْك الأمر يتفاقم حتى تسيل الدماء الحرام، وأنا أعلم أن الأمر جِدٌّ خطير، وأن الوقاية من هذه الفتنة والعلاجَ منها، يحتاج إلى برامج مطوَّلة، وخطط مُحْكَمَة، وميزانيات ضخمة، وجهود متضافرة، وأمراء وعلماء، وإعلاميين وتربويين؛ لكن كل ذلك متوفِّرٌ -وبقوة- في الأُمَّة الإسلامية والحمد لله، ولم يَحْرِم اللهُ الأُمَّةَ مِن شيء فيه صلاحُها.

وأخيرًا، أودُّ لفت الانتباه إلى أنه قبل التفكير في مواجهة هذه الفتنة؛ لا بُدَّ من توفُّر «الإرادة» الصادقة التي تجمع كل هذه الجهود وتَدفعها في الاتجاه السليم، وأعني بالإرادة الصادقةِ: العزمَ الأكيدَ على حلِّ المعضلة حلًّا يُرضِي اللهَ ورسولَه ﷺ، ويدفع بالأُمَّة خُطوات إلى الأمام، ولكي تكون الإرادة كذلك؛ لا بُدَّ من توجيه النيَّة خالصةً لله ﷻ، وأن تكون الآخرةُ هي الهمَّ الأكبر لنا في هذه القضية، وأن تَصغر أنفسُنا في عيوننا، ويكون تجرُّدنا من أهوائنا ومصالحنا الذاتية بارزًا وواضحًا لله ﷻ، وعندها سيَشْكُر اللهُ سعْيَنا، ويُحقِّق رجاءَنا؛ قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء: ١٩].

ونسأل الله أن يُعِزَّ الإسلامَ والمسلمين.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: كتب تفاسير القرآن وعلومه

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

ثالثًا: كتب السنن والآثار

- ابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني: سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي: مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: المسند، مؤسسة قرطبة – القاهرة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله: (صحيح البخاري)، تحقيق: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، اليمامة.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله

العتكي: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحِكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر: السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

- الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد: سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي – بيروت.

- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحِكم.

- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني: المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر: تعظيم قدر الصلاة، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة.

- مسلم بن الحجاج، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- النسائي، أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي.

رابعًا: كتب تخريج الأحاديث

- ابن الملقّن: خلاصة البدر المُنير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري: صحيح سنن الترمذي، زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذِّه من محفوظه، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري: السلسلة الصحيحة (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- البرزنجي: صحيح وضعيف تاريخ الطبري، حققه وخرَّج رواياته وعلَّق عليه: محمد بن طاهر البرزنجي، بإشراف ومراجعة المحقق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن كثير، للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، بيروت، ط١: ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

- البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكناني الشافعي: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- الصوياني، أبو عمر محمد بن حمد: الصحيح من أحاديث السيرة النبوية، مدار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ

- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة

- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان: كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

خامسًا: كتب شروح السنة

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف - المغرب، ١٣٨٧هـ.

- بدر الدين العيني، محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي: عمدة القاري شرح البخاري، دار إحياء التراث - بيروت.

- السندي، أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي الحنفي: حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، دار الجيل - بيروت.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، حقق أصله، وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، ط١: ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

- القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي السبتي: إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء.

- المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم: تحفة الأحوذي بشرح الترمذي، دار الكتب العلمية – بيروت.

- المناوي، زين الدين محمد المناوي القاهري: فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر

- النووي، أبو زكريا محيي الدين النووي: المنهاج شرح مسلم، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

سادسًا: المعاجم اللغوية

- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

سابعًا: كتب التاريخ والسير والتراجم

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير: أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي: الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

- ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

- ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١: ١٤١٢هـ

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله: تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك المعافري: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي.

- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران: حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي: تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف،.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، و: صلة تاريخ الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي)، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

- القاضي عياض، عياض بن موسى، أبو الفضل: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.

ثامنًا: التقارير ومواقع الإنترنت

- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن الأمم المتحدة: http://www.un.org.